

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.55
11 November 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقدة بالمقبر ، في نيويورك ،
اليوم الأربعاء ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمocrاطية الالمانية)
شـ : السيد كواسي (نائب الرئيس) (توغو)
شـ : السيد فلورين (الرئيس) (الجمهورية الديمocratie الالمانية)

مسالة ناميبيا [٣٦] (تابع)

- (١) تقرير مجلس الامم المتحدة لتناميبيا
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان
والشعوب المستمرة
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة الرابعة
(هـ) مشاريع القرارات

- انتخابات لممئalte الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥] (تابع)

- (ج) انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيقات في ينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section، room DC2-0750، 2 United Nations Plaza
مع الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64327/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/42/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/916 و A/42/32 (Part V))
- (ج) تقرير الأمين العام (A/42/596)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/42/698)
- (هـ) مشاريع القرارات (Part III) (A/42/24 (Part III/Corr.1) و A/42/24 (Part 1)، الفصل الأول)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول أود أن أذكر الممثلين أنه وفقاً للمقرر الذي اتخاذ صباح اليوم في الجلسة العامة ، فإن قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ستغلق اليوم في الخامسة بعد الظهر .

السيد شيرفاتي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، يسود وفـد بلادى أن يجدد لكم التهنئة على تولـيمكم رئـامة هذه الدورـة للجمعـية العـامـة . وـنـحن نـتـذـكـر كـلـمـتـكـم الـاقـتـاحـيـة الـبـلـيـفـة لـدى اـنتـخـابـكـم ، الـتـي اـعـرـبـتـ فـيـها عـنـ الـأـمـلـ فـيـ ظـهـورـ نـاميـبـياـ الـمـسـتـقـلـةـ غـيـرـ الـمـنـحـازـةـ . وـهـذـا إـيمـانـ يـبـشـرـ خـيـراـ فـيـ مـنـاقـشـةـ الـيـوـمـ . وقد انقضـتـ غـيـومـ السـمـاءـ بـغـضـلـ قـرـارـ مـجـلسـ الـأـمـنـ ٦٠١ـ (١٩٨٧ـ) الـذـي اـتـخـذـ فـيـ ٢٠ـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ /ـ أـكـتوـبـرـ ١٩٨٧ـ . وجـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ قدـ بـذـلتـ كـلـ مـاـ فـيـ وـسـعـهـاـ لـتـشـبـثـ مـنـ جـدـيدـ انهـ لـاـ اـنـبـلـاجـ لـلـنـورـ دـوـنـ اـنـ تـسـبـقـهـ السـحبـ . وقدـ اـتـخـذـ مـائـةـ وـسـتـةـ وـسـتـونـ قـرـارـاـ ، وـانـقـضـ مـائـةـ وـتـسـعـةـ عـشـرـ شـهـراـ بـيـنـ الـقـرـارـيـنـ ٦٠١ـ (١٩٨٧ـ) وـ ٤٢٥ـ (١٩٧٨ـ) . وقدـ أـثـبـتـ كـلـ قـرـارـ مـنـ هـذـهـ الـقـرـارـاتـ قـدـرـةـ مـجـلسـ الـأـمـنـ عـلـىـ الـعـمـلـ وـرـغـبـتـهـ فـيـ الـعـمـلـ بـشـكـلـ مـنـسـقـ هـادـفـ . وقدـ ظـهـرـ فـيـ كـلـ شـهـرـ توـاطـئـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ وـاستـحـقـاقـهـ لـلـوـمـ فـيـ اـسـتـمـرـارـ النـزـاعـ ، وـالـإـكـراهـ وـخـيـانـةـ الـأـمـانـةـ فـيـ الـاقـلـيمـ .

ولننتظر الى بيان جنوب افريقيا أمام مجلس الامن في الاسبوع الماضي . فهذا البيان لم يعلمنا شيئاً جديداً ، ولم يأت ممثلاً هذا النظام المخنث ، ومن سخرية القدر ان اسمه مانلي ، إلا بشيء واحد جديد ، قال ان "بوتا" ينطق "بوي-تا" وليس "بوتا". ونحن ممتنون لهذا الدرر في النطق من استاذ القصر الخيالية .

واما هو موضوع اغتياله ؟ وفي عبارته ، يدعي أن :
 "أي بحث لسجل المسألة الناميبيبة خلال الأربعين عاماً الماضية
 يبين ان جنوب افريقيا صرت باستمرار للتوصل الى حل ملمي لهذه المشكلة".

(٢١ ، ص S/PV.2757)

(السيد شيرفاتي ، الهدى)

ولدينا في حالة أخرى مرّكب يشير الدعّة من اعتداد بالنفس المتظاهر بالتقوى والتفاق المعتمد تستشفه عندما نستمع إلى العبارة : "ومن الأمور الحتمية أن شعب جنوب غربي إفريقيا/ناميبيا سيتعين عليه أن يقرر مستقبل بلده بنفسه . وجنوب إفريقيا تقد على استعداد لتسهيل ترتيب عملية مداولات واسعة النطاق" .

ولنستمع في العبارتين التاليتين : "ان جنوب إفريقيا سترى باستهانة للتوصّل إلى حل ملمي للمشكلة" ، و"ان جنوب إفريقيا تقد على استعداد لتسهيل ترتيب عملية مداولات واسعة النطاق" . أليست هذه عملية خداع لا يجوز أن تحيطلي على أحد؟ بل انه حتى كتاب بريتوريا أومأوا برووسهم ، وصافحوا بياناتها الذين دربوا على التلاعب باللغاظ ترکوا إشارة تدلّت منهم ، تستشهد بما قاله رئيس مجلس ناميبيا . "عن رغبة شعب ناميبيا في تحقيق السلم والكرامة وحق تقرير

مسيره " . (S/PV.2757 ، ص ٢١)

وهكذا وجدت بريتوريا انه من المناسب ان تستشهد بما قاله رئيس السلطة الشرعية الوحيدة ، المقبولة دوليا والمسؤولة عن ادارة ناميبيا الى أن تحمل على الاستقلال . هل توجد أية دلالات خفية هنا؟ لقد رأت بريتوريا انه من المناسب في حالة واحدة على الأقل أن تسمى ذلك البلد بالاسم الذي اختاره لنفسه بدلا من التسمية المضللة التي عفا عليها الزمن والتي فرضها حكامها الاستعماريون عليه ولا يزالون يستخدمونها في كل مناسبة أخرى في هذا النوع من الكلام ، ألا وهي جنوب غربي إفريقيا/ناميبيا . هل توجد أية دلالة في ذلك ؟ نعتقد أنه توجد دلالة هنا ، وهي دلالة على الخوف واليأس . إنها دلالة على أن الحقائق وعبر التاريخ قد بدأت أخيرا تلتحق بحكام نظام الأقلية البيضاء ذوي الوجوه المحتجنة غضبا والقلوب الواجهة ، الذين يتباهون بأن دماءهم أنقى من دماء من يحكمونهم بالقوة . إنها دلالة تكفي لأن تدفع العالم إلى العمل .

ومنذ عشرين عاماً قال بوتا في مجلس الأمن :

"ان ما يعتبر لعنة اليوم قد يصبح سياسة عملية مستقرة في الغد ،

والعكس صحيح" .

لقد كان ذلك أملاً يراوده ، ولكن الواقع يختلف تماماً عن ذلك . فالفصل العنصري الذي كان لعنة في الماضي لا يزال لعنة في الحاضر . وكذلك الحال بالنسبة للاستعمار والوحشية والسرقة - كلها كانت لعنت في الماضي وهي لعنة اليوم . ان القيم الإنسانية لا تستسلم لاعتبارات السياسة اليوم ولا لكل رغبات بريتوريا ، ولا يمكن جعل إيمان الشعوب رهينة لسياسات الملامة الخارجة عن نطاق التشريع الوطني ولا لكل رغبات بريتوريا . ان المسؤولية العالمية المجسدة في ناميبيا لا يمكن التخلص منها من أجل سياسة التوافق ولا من أجل كل رغبات بريتوريا .

لقد تصرف مجلس الأمن ولم يكن في استطاعته ذلك في مساحات عديدة سابقة . فقد كانت الحكمة السياسية تتعرض لحق النقض . و تعرضت الخصائص الأخلاقية لحق النقض . و تعرضت عملية الوفاء بالتطوعات المشروعة لحق النقض . ولكن ليس بوضع أحد أن يمارس حق النقض هذا ضد ارادة الشعب . لقد حظي قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) بأقصى قدر من الإجماع كان بمقدورنا تصوره . من الممكن الامتناع عن الالتزام بمبدأ ، ومن الممكن الامتناع عن التحلی باللبياقة . ومن الممكن الاقتناع عن إعطاء الآخرين حقوقهم وحرياتهم التي يتوخاها المرء لنفسه . ولكن ليس بوضع أحد أن يتمتنع عن التسلیم بحقائق التاريخ .

بل انه حتى في الوقت الذي كانت تجري فيه طباعة قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) في مطبعة الأمم المتحدة كانت جنوب افريقيا تشن هجوماً آخر داخل أنغولا استخدمت فيه قواتها التي لا تزال موجودة في اراضي تلك الدولة ذات السيادة وفي ناميبيا . وهذا العمل الأخير من أعمال التبجع الخسيس بالشجاعة ليعبّر عن حالة اليأس التام التي يشعر بها ذلك النظام الاستبدادي المشين . لقد اثبتت بريتوريا انها غير قادرة على ان تحافظ على نفسها في أعقاب ما تعرضت له من جراءات معنوية شاملة وعقوبات سيامية

(السيد شيرفاتي ، الهند)

واقتصادية واسعة النطاق على الصعيد العالمي . ولا يمكن لهذا النظام العنصري ان يستمر في تحمل عداء العالم له أكثر من ذلك . لقد انهكته متلازمة نقم المناعة المكونة ذاتيا ، وأصبحت ايام بقائه معدودة .

ان هذه الدورة للجمعية العامة حافلة بالاحداث . لقد نوقشت الامور التي لها أهمية مباشرة لدولنا الاعضاء الى ١٥٩ وتم التداول بشأنها . ولكن ماذا عن الدولبة المائة والستين التي كان ينبغي ان تكون ممثلا بيننا منذ سنوات طويلة وهي لا تزال غير ممثلة ؟

كيف يمكننا ان نتحدث عن البيئة وعن الجو وعن المياه مع من لا يمتلك أرضه ؟ وكيف يمكننا ان نتحدث عن الحالة الاقتصادية الحرجة مع من يحرمنا لون بشرتها من القدرة على الحصول على عمل ؟ . وكيف يمكننا ان نتحدث عن نزع السلاح مع من يعيشون في ظلال الاسلحة والخوف ؟ ان كل لحظة تمضي تدفع معها بقية العالم قديما الى الامام . ويتعلمس الاحرار والمحظوظون وغير المكبلين بالاغلال سبل جديدة لأنفسهم ولشعوبهم تمكنهم من الاستفادة الكاملة من الشروط والموارد الطبيعية التي تتيحها لهم هذه المجموعة الواسعة من الظروف المؤاتية التي نسميها الحياة . بيد ان مضي الوقت لم يغير من ناميبيا في شيء . وعلى الرغم من أنها تشكل من الناحية المادية جزءا من عالمنا ، فإنه يبدو أنها ترقد في ابتهاles الاساطير والقوانين التي تنفهم فيها لا محالة القضايا التي طال أجلها في مؤسستنا تلك . الى متى يمكننا الاستمرار في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين في حرمان شعب من حقوقه وأسباب سعادته التي التمسناها وحرصنا عليها عندما كنا في مقتبل حياتنا ؟

واسمحوا لي أن أسجل مرة أخرى تقدير الهند العميق للاعمال التي أنجزها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمفوض العام لناميبيا . لقد أعطت قيادة السفير بيتر زوزي لمجلس ناميبيا دفعه قوية وغريزا واضحا لأعماله . لقد ظن الكثيرون ان الظروف متغيرة على المجلس ان يعمل من فراغ . فقد جرد هذا المجلس من الاقليم الذي عهدت اليه مسؤولية ادارته ، وحرم من فرصة التحدث مع الشعب الذي تولى مسؤوليته ، وأصبح يواجه

صعوبات غير عادية في الانطلاق بولايته والوفاء بمسؤوليته . ومع ذلك بذل المجلس الاقتصادي جهده واستطاع ان يعطي دفعة قوية وتوجيهها مفيدة للجهد والإهتمام الدوليين . ووفد بلادي فخور لانه شارك في ذلك الجهد ، مدركا كما يأمل ان الحاجة الى مواصلة الجهد مستنتهي قريبا .

ونرحب أيضا بالمفوض الجديد لناميبيا السفير بيرنست كارلسون ، الذي من واجباته الواسعة توطيد القاعدة الإنسانية للحرية في ناميبيا ، وهي قاعدة موجودة بالفعل ، وسيعمل الجهد الدولي على دعمها .

ان قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) يتيح مرة أخرى فرصة جماعية لكل منا لأن نلتزم جماعاً بحق ناميبيا في مستقبلها . والهند على استعداد ، كما كانت دائماً ، للمساعدة بأي طريقة ممكنة لضمان هذا الحق . بيد أن الهند لا يمكنها أن تقوم بذلك وحدها ؛ ولا يمكن لأي منا أن يفعل ذلك وحده . ولابد لنا من أن تكون أممًا متحدة حقاً ولو مرة واحدة على الأقل .

السيد بيبيتشي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد خلصنا في المناقشة العامة التي اختتمت مؤخرًا إلى تقدير مشترك مفاده أن هناك تحفيزات إلى الأحسن في العلاقات الدولية . وإن عملية الحوار والتفاوض آخذة في التحسن ، وأن تلمس السبل والوسائل التي تؤدي إلى التغلب على الحالة الدولية الخطيرة آخذة في الازدياد . وهناك إحساس الآن بالنتائج الإيجابية لهذا التطور يتجلّى في بعض مجالات الحياة الدولية . وقد أدى هذا إلى تخفيف حدة التوتر الدولي إلى حد ما . ومع هذا فإن آثار هذه النتائج الإيجابية لم تشمل كل بؤر الازمات إذ لا يزال بعضها يتّرد . ويصدق هذا بشكل خاص على الحالة في الجنوب الأفريقي ، حيث يواصل نظام الفصل العنصري إراقة دماء السكان الذين يشكلون الغالبية ، والإبقاء على ناميبيا رازحة تحت نير الاستعمار ، وتهديد استقلال الدول المجاورة .

لماذا لم يكن من المستطاع احراز أي تقدم في حل مشكلة الجنوب الافريقي ، ولماذا لم يتمكن المجتمع الدولي من الشروع في اتخاذ اجراءات لتحقيق هذا الهدف ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تتمثل أساسا في افتقار بعض العناصر إلى الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ خطوات حاسمة وتنسيط الضغوط على نظام جنوب افريقيا . إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن الأحكام التي تتوجى التدابير المناسبة والمحددة التي يمكن اتخاذها ضد سياسة العدوان والاحتلال التي ينتهجها نظام بريتوريا . وترى يوغوسلافيا أن فرض عقوبات إلزامية شاملة على النظام العنصري في بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، هي الوسيلة الفعالة والسلمية الوحيدة الباقية التي يمكن بها التوصل إلى إزالة الفعل العنصري ، وتحرير ناميبيا ، وصيانة السلام في الجنوب الافريقي .

وقد فقدت الحجج التي تقدم ضد فرض عقوبات إلزامية قدرتها على الإقناع منذ مدة طويلة . وفي ظل الوضع الحالي ، لن تؤدي هذه الحجج إلا إلى حماية المعتمدي ومياساته القائمة على الفعل العنصري والاستعمار والتفرقة العنصرية .

ولا يمكن أن تكون المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح أهم من الحرية ، والاستقلال وإعمال حقوق الإنسان لشعب الجنوب الافريقي . إن البلدان التي مازالت تحتفظ بعلاقاتها مع نظام بريتوريا ينبغي أن تكون الآن قد أدركت أن هذا ليس هو السبيل إلى إرغام النظام العنصري على إزالة الفعل العنصري وإنهاء احتلال ناميبيا .

ومشكلة ناميبيا هي إحدى المشاكل التي تحظى بموافقة واسعة النطاق في المجتمع الدولي فيما يتعلق بجميع جوانب التوصل إلى حل سلمي وعادل . وقد كان هذا صحيحاً منذ عشر سنوات ، عندما اعتمدت خطة الأمم المتحدة لนามيبية . والآن ، وبعد تحديد النظام الانتخابي ، أزيلت آخر عقبة أمام تنفيذ هذه الخطة ، التي لا تزال تحظى بتأييد جميع البلدان ، وأقصد هنا البلدان جميعا باستثناء النظام العنصري في بريتوريا .

ولهذا ، لم تتحقق جميع التوقعات بأن التوصل إلى حل لمشكلة ناميبيا سيكون في القريب العاجل . واستراتيجية العنصريين في جنوب افريقيا دائما هي عرقلة جميع

الجهود والمقاومات الرامية الى تنفيذ خطة الامم المتحدة في ناميبيا ، بالاستناد الى ذرائع لا يمكن قبولها ، مثل ما يسمى "بالربط" بين استقلال ناميبيا ووجود قوات أجنبية في أنغولا . ويوجوسلافيا ، مثل غالبية البلدان الأخرى ، ترى ان استقلال ناميبيا لا يمكن جعله مشروطا بمسائل خارجة عنه ومنقطعة الصلة به . فوجود قوات أجنبية في أنغولا مسألة تنظر فيها أنغولا المستقلة وتبت فيها وحدها . والشيء الوحيد الذي مساعد "الربط" على إدامته هو استمرار استعباد شعب ناميبيا ومواصلة إرهاب أنغولا غير المنحازة .

إن اجتماعات مجلس الأمن التي انتهت مؤخرا وقراراته التي توصل اليها ، تمثل جهدا هاما للبدء أخيرا في عملية تنفيذ خطة الامم المتحدة . ويوجوسلافيا تؤيد تنفيذ هذه الخطوات المبدئية ، وسوف تشارك في ذلك بنشاط ، وهي على استعداد لتقديم إسهامها عن طريق الاشتراك في فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .
بيد أن ما تحتاج اليه لإحرار النجاح في هذا الصدد هو اتخاذ إجراء إجماعي مشترك من جانب المجتمع الدولي بأسره . ولقد ومل الى مسامعنا من قبل في اجتماعات مجلس الأمن ، بعض التحفظات حول الفعالية العملية للولاية المناظلة بالأمين العام لترتيب وقف إطلاق النار واتخاذ التدابير لحل فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وينبغي أن يدرك الذين أعربوا عن هذه التحفظات أن الأمر لا يتعلق فقط بتنفيذ هذه القرارات ، وإنما أيضا بالتزامهم بخطة الامم المتحدة لناميبيا ، وبحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال والحرية .

وتقع على عاتق الأمين العام للأمم المتحدة مسؤولية القيام بدور هام للغاية في الجهد الرامي الى تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، وستوامل يوجوسلافيا تقديم دعمها الكامل لنشاطاته . وإن فهم الأمين العام للمشكلة ، والتزامه الشخصي باستقلال ناميبيا ، لهما رصيد ثمين للجهود الرامية الى تنفيذ خطة الامم المتحدة في الفترة المقبلة .

وتتسم أنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بأهمية خاصة في ظل الوضع الحالي . فقد شرع المجلس ، تحت قيادة السيد بيتر زوزي ، في الكثير من الإجراءات

لمساعدة شعب ناميبيا وكفاحه في سبيل الحرية والاستقلال ، وهذه الجهد تستحق أن تحظى بتائيدنا الكامل . وقد اعتمد اجتماع المجلس الذي عقد مؤخرا على المستوى الوزاري وثيقة هامة وبناءة . ويوجوسلافيا تؤيد توصياته وسوف تشارك اشتراكا نشطا في تنفيذها .

وتعادل ما تقدم في الأهمية أنشطة مجلس ناميبيا من أجل حماية الشروط البشرية والطبيعية لناميبيا . فما زالت جنوب إفريقيا والمصالح الاقتصادية الأجنبية الأخرى تواصل بلا هوادة استنزاف الموارد البشرية والمعدنية والبحرية لناميبيا . وهذا يتعارض ليس مع المرسوم رقم ١ للمجلس الأعمى المتحدة لناميبيا فحسب ، وإنما هو يشكل كذلك انتهاكا صارخا لحق شعب ناميبيا في التصرف بحرية في إمكانياته الطبيعية والاقتصادية . وينبغي أن تتخذ كل البلدان تدابير قانونية وغيرها لمنع مؤسساتها العامة والخاصة من الاشتراك في استغلال شروط ناميبيا الطبيعية أو معالجتها أو شرائها أو نقلها .

ومن واجب المجتمع الدولي تقديم دعمه السياسي والمادي ومساعدته لشعب ناميبيا وممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في كفاحهم من أجل الحرية والاستقلال . لقد أصبحت سوابو حركة تحرر قوية ومنظمة سياسية قادرة . وقد كفل لها التزامها بمبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز الاعتراف والتآييد الدوليين على نطاق واسع .

وسوف تستمد يوغوسلافيا حكومة وشعبا في تقديم دعمها الكامل لكفاح شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والاستقلال والحرية ، وستواصل الإلحاح من أجل القضاء على الفصل العنصري وإزالة آثار الاستعمار . وسوف تواصل يوغوسلافيا أيضا تقديم دعمها المادي الملحوظ لسوابو ولدول خط المواجهة ، كما أنها - بوصفها عضوا في صندوق لجنة العمل من أجل مقاومة العزو والاستعمار والفصل العنصري ، الذي أنشأته بلدان عدم الانحياز - تتعهد ببذل قصارى جهدها لتعبئة مساعدات على نطاق واسع لضحايا عدوان النظام العنصري في بريتوريا .

وتتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره مسؤولية تاريخية من أجل تحقيق الاستقلال لนามيببيا . وستؤدي تسوية هذه المشكلة لا إلى وضع حد لمعاناة شعب ناميبيا والى تمكينه من الحياة في حرية فحسب ، وإنما هي تمثل أيضا إسهاماً يُتسم بالأهمية في تخفيف حدة التوتر العام وتعزيز الاستقرار في العلاقات الدولية .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى ،

يتبع النظر في مشكلة ناميبيا الفرصة أمام الجمعية العامة لكي تفتح من جديد ملف نظام جنوب إفريقيا . إن الانتظام الذي لا يكاد يوجد له نظير الذي تتناول به مختلف أجهزة الأمم المتحدة المشاكل المترتبة على الفصل العنصري وهو تعبير بلغ عن القلق العميق للمجتمع الدولي إزاء ما تسبب فيه هذا النظام من أوضاع لا يمكن قبولها .

إن نظام بريتوريا ، من حيث كونه نظاماً بالغ التعقيد للقمع العنصري ، وظاهره فاضحة للاستغلال الاستعماري ، ومصدر دائم للتوتر والعدوان - ليتمثل بذلك كلّه تجسيداً جلياً لكلّ ما اجتهدت البشرية في مكافحته ، ولكلّ ما حاولت البشرية ، طوال ما يربو على ٤٠ عاماً ، محوره من الوصمات التي لطخت تاريخها . ومساء تناولت المناقشات مسألة الفصل العنصري ، أو الأعمال العدوانية المتكررة ضد دول المنطقة ، أو ناميبيا ذاتها - فلم يعقد أي اجتماع ذو صلة في مجلس الأمن أو في أي دورة من دورات الجمعية العامة ، إلا وركز على هذه المشكلة ، بسبب العلاقة الواضحة بين هذه المشاكل وبين الوضع السياسي غير المستقر والمحفوف بالمخاطر الذي تفرضه جنوب إفريقيا على القسم الجنوبي من هذه القارة بأسره .

إن جنوب افريقيا ، بتمسكها بمواصلة وجودها غير الشرعي في ناميبيا ، إنما تفتدي ب媿ة خطر بالغ يعرض المنطقة كلها لانعدام الأمن والاستقرار الدائمين . وهكذا يجري استمرار تحدي الشرعية الدولية والإجماع العالمي على ضرورة استقلال ناميبيا . وعلى الرغم من ذلك ، فإن مسألة ناميبيا تطرح دائمًا على وجهها الصحيح ، سواء من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية ، حيث حدثت كل هذه الهيئات بوضوح كافة العناصر الازمة لتسوية هذه المسألة .

ولا يشك أحد في عدم شرعية الاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، ولا في الشرعية المعترف بها رسميًا لکفاح الشعب الناميبي ولصفة التمثيل التي تتمتع بها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وكل الأدلة قائمة على أنه منذ عشرين عاماً والأمم المتحدة تسعى جاهدة لضمان الاستقلال الشرعي للإقليم وتبدل كل الجهود لبلوغ تلك الفانية .

ويينطوي ذلك الموقف على تأييد الشعب الناميبي في کفاحه العظيم من أجل التحرر الوطني ، ذلك الكفاح الذي يستمد المزيد من الأمل من اعتماد خطة دولية تحمل خاتم الاجتماع من كل أعضاء مجلس الأمن ، ويتضمنها قرار مجلس المجلـس ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أصبح يمثل نقطة ترافق التأييد العالمي .

بيد أن هذا المد المتزايد دوماً من الضغط الدولي ، الذي كان كفيلاً بفرض التعقل على مخطط استعماري بحت ، لم يتمكن حتى يومنا هذا من استئصال الاطماع التوسعية لحكومة بريتوريا . ذلك أن النظام الذي تفرضه تلك الحكومة ، والذي يلقى ما يستحقه من وصفه بأنه جريمة ضد الإنسانية ، إن هو في حقيقته إلا جرم من أقبح الكبائر وتمرد خائن ضد المجتمع الدولي في مجموعه .

فقدأة أن صدر في ميشاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بأنفسها ، أعلنت حكومة بريتوريا عن سعيها إلى جعل ناميبيا "مقاطعتها الخامسة" .

ومازالت تلك الخطيبة الاملية قائمة تفضح بوضوئها الاکاذيب الالنهائية التي تنضح بها مخادعات جنوب افريقيا ، من رفع إخضاع ناميبيا إلى أية سلطة دولية إلى

إعاقة المؤتمرات الدولية المعنية باستقلال الإقليم ، ومن الاستهزاء بالقوى الداخلية ، الذي تم شجبه منذ البداية ، إلى محاولة ربط تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشروط لا صلة لها بالموضوع . وفي كل هذه المحاولات لم يكن لدھج جنوب إفريقيا هذا ، سوى هدف واحد هو : فرض سيطرة نظام الفصل العنصري على ناميبيا وإنشاء درع واق للفصل العنصري في جميع أنحاء ناميبيا التي تندو الحرية فيها محل مصادرة كاملة . إن الشعب الناميبي مصمم على محاربة هذه الرذيلة ، وقد تعهد المجتمع الدولي بتحقيق هذه الحالة .

وقد تم استيفاء جميع الشروط المواتية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بفضل الإرادة السياسية التي تستحق الثناء للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والجهود الصبوره المشابهة للأمين العام - الذي نرى من واجبنا أن نجدد له هنا التقدير الذي يستحقه عن جدارة . وعلاوة على ذلك ، فإن مجلس الأمن ، في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ، قد خوّل الأمين العام ولاية ليدخل في مشاورات بهدف تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في أسرع وقت ممكن .

وقد ساعدت هذه الخطوة التاريخية على تركيز جهودنا الجماعية للقيام من جديد بعمل نشط لتنفيذ إرادتنا المشتركة . ويجب علينا الآن أن نضاعف جهودنا لتأمين استقلال ناميبيا دون مزيد من الإبطاء . والحق أن أربعين سنة من الكفاح المشترك من أجل استقلال ناميبيا قد مهدت الطريق أمامنا تماماً كي نمضي فيه إلى غاية النصر .

ويجب علينا أولاً أن نضاعف الدعم المادي والسياسي والمعنوي للشعب الناميبي في كفاحه من أجل التحرر الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

ويجب بعد ذلك أن نعمل على تعزيز السلطة الدولية في ناميبيا ، وذلك عن طريق دعم الإمكانيات المتاحة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة الإقليم حتى يبلغ استقلاله .

ويجب أخيرا أن نعد لفرض عقوبات إلزامية شاملة على حكومة بريتوريا ، بواسطة مجلس الأمن أو ، إن لم يتيسر ذلك ، باستخدام سلطتنا الجماعية ، وذلك إذا ما نخشاه من تمسك هذا النظام بتمرده ضد النظام الدولي .

ومحفلنا هنا هو المكان الذي يجب فيه أن تبرز وندين الاعتداء الأخير الذي قامت به جنوب إفريقيا في الثاني من هذا الشهر ضد أنغولا والتي أودى بحياة أكثر من ١٥٠ لاجئاً ناميبيا . إن هذا العمل الإجرامي الجديد الذي اقترفه غداة مداولات مجلس الأمن بشأن ناميبيا مباشرة ، يعد استفزازاً واضحاً من قبل نظام الفصل العنصري ، ويعزز تصميمنا علىبذل كل جهد ممكن لاستئصال هذا النظام .

ذلك لأن عملية البعث والإحياء التي تعتبر الأمم المتحدة رمزاً لها إنما تعني نصرة الحق والقضايا العادلة . ولقد دفع الشعب الناميبي بالفعل شهماً غالباً للحصول على استقلاله ، ولم يتلق هنا سوى أصوات وعد فاتها الوفاء ومواعيد تخلف عنها ضاربوها .

ولا يمكن تمحیح الظلم المفروض على الشعب الناميبي منذ أكثر من أربعة عقود وتمكين هذا الشعب من استعادة حقوقه واسترجاع حریته إلا من خلال عزمها المشترك .

السيد تركمین (تركيا) (ترجمة شفویة عن الفرنسية) : إن الجمعية العامة مطلوب منها مرة أخرى أن تنظر في الحالة في ناميبيا وفي الطريق المسدود الذي يواجه مسيرة هذا الإقليم صوب الاستقلال . وقد تابعنا عن كثب اجتماعات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ، وأوضحت مناقشاته مدى الأهمية التي يوليه المجتمع الدولي لهذه المشكلة التي تتطلب حللاً عاجلاً .

ولا تترك مداولات الجمعية العامة مجالاً للشك في وجود تماذل في الآراء داخل المجتمع الدولي بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة باستقلال ناميبيا . وتشكل خطبة الأمم المتحدة ، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، الأساس المقبول على الصعيد العالمي لتسوية المسألة سليماً . وإذا كان المجتمع الدولي قد تمكّن ، عن طريق الأمين العام من تسوية جميع المسائل

المعلقة ، فإننا جميعا نشجب أن يرتفق بلد واحد ، بمفرده ، بالاستناد إلى ذرائع متعددة ، أن يسلم إلى الشعب الناميبي السلطة التي يحتفظ بها على الرغم من الارادة الصريحة للعالم أجمع . ولا يسعنا في مواجهة هذه الحالة سوى أن نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا ، والذي نأمل أن يمثل بداية النهاية لاحتلال جنوب إفريقيا غير الشرعي لناميبيا .

وبينما تتلکأ جنوب إفريقيا وتبتعد أكثر وأكثر عن الدخول في آية مفاوضات ، يساورنا نحن القلق البالغ بشأن التدهور السريع للحالة الداخلية في ناميبيا ، التي تسودها عمليات القمع المتزايدة ، وتنتشر فيها موجة جديدة من العنف أطلقتها من عقالها قوات الاحتلال التابعة لجنوب إفريقيا ، ويستمر فيها الفصل العنصري . وفي آب/أغسطس الماضي ، بلغنا أن جنوب إفريقيا تنوي تنظيم انتخابات في ناميبيا تستند إلى المجموعات الإثنية ، مما يشكل خرقا فاضحا لقرارات الأمم المتحدة .

ولو كانت هذه الانتخابات قد أجريت ، لعززت مخطط جنوب افريقيا الرامي الى فرض تسوية داخلية على القليم بغية اقامة هيكل سياسي يخضع لتنفيذها .

وأخيراً إن ما تضطلع به جنوب افريقيا من أنشطة عسكرية وأعمال عدوانية فيما وراء حدود ناميبيا وفي أراضي البلدان المجاورة يعد أيضاً مصدراً للقلق الشديد . والهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته جنوب افريقيا مدد يومين على القليم ناميبيا يعد تحدياً صلغاً للمقرر الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً .

وما لم نفعل شيئاً لإنهاء هذه الحالة لن يتسع للجدوب الافريقي أن يدعم بسلام عادل و دائم . ولن تؤدي هذه الحالة إلّا إلى تفاقم التوترات مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لشعوب المنطقة . والتردي السريع في الحالة التي خلقتها جنوب افريقيا لا يهدد فقط السلم والاستقرار في المنطقة ولكنه يشير أيضاً إلى مشاكل أساسية تتعلق بقواعد السلوك والأخلاقيات الدولية .

وقد حان الوقت ، بلا شك ، لأن يضاعف أعضاء منظمتنا جهودهم لتهيئة الظروف اللازمة لإنهاء هذه الحالة غير المقبولة .

والآن وبعد انقضاء واحد وعشرين عاماً على إنهاء الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ على وجه الاستعجال جميع التدابير الضرورية لتمكن ناميبيا من الحصول على استقلالها فوراً .

إن مقرر مجلس الأمن الذي يأذن للأمين العام بالشرع في اتخاذ ترتيبات لوقف اطلاق النار بحيث يتسع أيفاد فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال إلى ناميبيا يعد بلا شك خطوة بالغة الأهمية في حل هذه المشكلة . وأنا إذ أعرب عن الأمل في نجاح هذه المبادرة أود أن أُنقل إلى الأمين العام عرفان حكمتي لما يبذل له من جهود دُؤوبة وحكيمة في سبيل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نشكر الأمين العام على تفانيه الشخصي في خدمة قضية استقلال ناميبيا ونؤيد الأنشطة الدبلوماسية التي سيستطيع بها عما قريب لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) .

وتتم عملية الاستقلال ، حالياً ، بمرحلة حرجة ، ويجب على جميع أعضاء منظمتنا إمداد الأمين العام بكل ما يلزم من مساعدة تيسيراً لعماليه . ويشيفي للمجتمع الدولي ،

وهو يفعل ذلك ، أن يبادر بالتصدي لما قد تلجم اليه جنوب افريقيا من الأعيب بفرض المماطلة ، وأن يتلوخ اليقظة في مواجهة ما قد يقوم به ذلك البلد من أعمال عسكرية وغير ذلك من الاعمال لتعقيد المهمة المسندة الى الأمين العام .

وفي وقت أصبح فيه الرأي العام الدولي أكثر وعياً من أي وقت مضى بسياسة الفعل العنصري و一波ة القمع الوحشي التي تجتاح جنوب افريقيا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغوطاً كافية على حكومة ذلك البلد . وإذا رفضت جنوب افريقيا تطبيق خطة الأمم المتحدة فوراً ، يجب تعزيز التدابير السارية حالياً والنظر في اتخاذ تدابير فعالة إضافية . إن العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على إطالة أمد الحالة الراهنة وتفاقمها وعلى رفع جنوب افريقيا التعاون مع الأمم المتحدة ستقتضي اتخاذ تدابير حاسمة وعاجلة بما فيها تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . كما أن تعزيز وتكثيف عملية فعالة متعددة الأطراف يجري الاطلاع بها لتدكير جنوب افريقيا ، بأسلوب مقنع وملزم ، بالحاجة الماسة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، أمر من شأنه أن ييسر حل هذه المشكلة . وفي رأينا أن استقلال ناميبيا شأنه شأن مسألة الفعل العنصري يقتضي ممارسة ضغوط صارمة وحازمة ويقتضي من بمقدوره ممارسة تلك الضغوط ويجب عليهم ذلك اعتماد سياسات متسقة .

وتركيا تدين بقوة كل أساليب المماطلة والتسويف التي تعمد اليها جنوب افريقيا لتأخير استقلال ناميبيا ، وتشجب كذلك محاولاتربط ذلك الاستقلال بقضايا دخلية . إذ ينبغي لا يرها حل مشكلة ناميبيا بقبول شروط لا علاقة لها بموضوع المشكلة . وفضلًا عن ذلك لا يسعنا إلا أن ندين محاولات جنوب افريقيا الدائبة لفرق حل داخلي على ناميبيا من خلال إدارة تدين بالولاء لجنوب افريقيا . وتعتبر تركيا انشاء ما يسمى بالحكومة الانتقالية باطلاً وكأنه لم يكن وتنستكر ما تتلقاه من دعم ليس له من أثر سوى تقويض أعمال الأمم المتحدة وادامة الوضع القائم .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أؤكد دعم الحكومة التركية المطلق للجهود المبذولة ل Kavanaugh استقلال ناميبيا . وتعبيرًا عن تضامنها مع قضية ناميبيا العادلة ، ستصوت تركيا لصالح مشاريع القرارات المطروحة عليها . وبلدي بوصفه عضواً مؤسساً في

(السيد تركمبن ، تركيا)

مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، سيواصل بحزم دعم كل ما يبذله المجلس من جهود للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به بصفته السلطة الشرعية المكلفة بالادارة في ناميبيا . ويجب على المجلس أن يواصل العمل بأقصى طاقتة لشلل مسألة ناميبيا تتمنى الاهتمام الدولي . وتأكيد حكومتي المبادئ الاساسية لبرنامجه العمل المعتمد في الجلسات العامة الطارئة التي عقدها المجلس في لواندا في الفترة من ١٨ الى ٢٣ آيار/مايو ١٩٨٧ . ونحن نقدر بوجه خاص المقررات الرامية الى حماية الموارد الطبيعية بناميبيا . وتأكيد حكومتي أيضا النتائج التي خلص اليها الاجتماع الوزاري لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهو الاجتماع المعقد في نيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر الماضي . إن ناميبيا يجب أن تثال استقلالها . وهذا يمثل تحديا ينبغي للأمم المتحدة أن تتتصدى له وهدفا نبيلا يجب أن تسعى الى بلوغه . وما براحت تركيا وستظل تدعم قضية الشعب الناميبي العادلة دعما راسخا .

الانسة الملا (الكويت) السيد الرئيس ، عندما نتحدث عن المحننة التي يعيشها الشعب الناميبي وشعوب الجنوب الافريقي على يد نظام بريتوريا فلائنا نجد أنفسنا أمام قوى باغية لا تكتفي بخرق قوانين الحرب والسلام ، بل تذهب الى حد حرمان الانسان من حقه في أن يكون انسانا بما يتعرض له من عدوان وحشي وقمع همجي ومصادرة لممتلكاته وثرواته .

من أبرز جرائم عصرنا الحالي هو ما يتم من استغلال لشعوب وموارد الشعب الناميبي وأراضيه من قبل جنوب افريقيا في إدامه وجودها الاستعماري الملعون وفي ممارسة العدوان الاجرامي على شعوب المنطقة وأصحاب أراضيها الحقيقيين ومحاولات فرض الامر الواقع عليها . ولا يزال الجهل بالتاريخ وطبائع الشعوب يعمي أبصار تلك الطغمة العنصرية في بريتوريا عن ادراك البديهية الساطعة التي جوهرها أن الفداء مصير أيّة سيطرة قوية دخلة على أغلبيات متجانسة أيّا كانت أوضاعها وامكاناتها ، وان كان هناك من مشكك في ذلك فليحيتحكم الى ذلك فليحيتحكم الى تاريخ الامم ربوع معمورتنا كافة وليراجع تجارب قوى الاستعمار القديم .

بما أن بلادي ترأس حالياً منظمة المؤتمر الإسلامي فإن الواجب يحتم على تقديم وجهة النظر الإسلامية اليكم في هذه المسألة . ولا أجد لتحقيق ذلك أبلغ من قرارات قمة الكويت الإسلامية وبيانات المشاركين فيها وأن استشهد بها في لفت انتباهم السادة التي تحملها المسألة الناميبيّة وقضايا الجنوب الإفريقي بين مشاغل العالم الإسلامي . إنه اهتمام طبيعي ومصدق يمليه الإيمان بمبادئ الإسلام وينطلق من أحکام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي .

كذلك يتبع الإشارة إلى أن قمة الكويت الإسلامية أعلنت هذا العام شجب ورفض المجموعة الإسلامية من جديد لإصرار نظام هراري على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا ، وهو الرفق الذي دأبت الكويت أيضًا على اعلانه دائمًا . وجميعنا في هذا مدفوعون بقناعة مبدئية بضرورة حرم الأسرة الدولية على إبقاء الباب مغلقاً أمام أية محاولة لتمييع قضية من قضايا السيطرة الاستعمارية عن طريق إقحام مسائل غير ذات صلة ، وأية محاولة لرسم القضية على أنها جزء من المراجع بين الشرق والغرب .

ونؤكد مجددا بصوت المجموعة الاسلامية على أن محاولات بريتوريا كافة لفرض تسوية ناميبيا داخلية تخدم أغراضها الاستعمارية ، لم تنطل ولن تنطلي على أحد في المجموعة الدولية ، وأن الغاية من كل ذلك مكشوفة ومفضوحة ولا تنطوي إلا على تشبيه الاحتلال غير المشروع مع تغيير الاقنعة والواجهات .

لقد أعادت الأسرة الدولية بمناسبات لا تخفي تأكيدها على أن أي حل سياسي للمسألة الناميبيبة لابد أن يقوم أولا على أساس الانهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وانسحاب قواتها المسلحة ، وممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير والاستقلال بلا أي قيد وبما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ، لاسيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) .

كذلك نشدد على أن نيل ناميبيا لاستقلالها لابد أن يتم بلا أي مساند بسلامتهاإقليمية ، وذلك يعني أن يشمل الاستقلال خليج والفيسي وجزر بنتفونين والجزر الأخرى ، وأن أية محاولة من قبل نظام بريتوريا لضمها تعتبر باطلة ولاغية .

لقد كانت آخر مناسبة لاعادة تأكيد موقف المجتمع الدولي من مسألة ناميبيا هي اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٦٠١ (١٩٨٧) يوم الجمعة الماضي . لقد وافق مجلس الأمن في قراره هذا على تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، ويجيرز القرار للأمين العام تنظيم وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا وسايبر لكي تتخذ الاجراءات الادارية وكل ما يستلزم لتشكيل فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .

بذلك تكون الشرعية الدولية قد خطت خطوة أخرى للأمام في طريق تمكين الشعب الناميبي من تحديد مصيره وتحقيق استقلاله . وبينما أشاد القرار بالاستعداد الذي أبدته منظمة ساوي لالتزام باتفاق وقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا ، أدان بشدة بريتوريا لمواصلتها الاحتلال غير المشروع لراضي ناميبيا . ولكن ليس بذلك جيد ، إذ أن نظام بريتوريا العنصري قد عَوَّد المجتمع الدولي على العجرفة والجور والاستهان بالارادة الدولية وقراراتها . وكان آخر مظاهر ذلك هو عدوان قوات الاحتلال الإقليم يوم

الاثنين الماضي على أراضي أنغولا ، وقتلها لما يزيد عن ١٥٠ من المناضلين الابطال في صفوف منظمة سوابو .

رغم أن أغلب الفضل يعود لضفوط الرأي العام العالمي في الأفراج الأخير عن بعض قادة سوابو والنقابات العمالية في ناميبيا فإننا لا نزال ننتظر اليوم الذي تقبل فيه بريتوريا على مثل هذه المبادرات انطلاقاً من قناعة واست بصار ولا تكون مجرد مناورة أخرى تنتهي بسعاة الاعتقال ، بل تراجع عن التعتت والامعان في قمع شعب بأكمله لمجرد أطماع مادية تستحوذ على نظام بريتوريا ولاتباع شهوات السيطرة والهيمنة على المنطقة .

ويجد وفد بلادي الفرصة أمام هذه المعطيات لكي يجدد النداء لجميع قيادات الحكم والرأي في الأسرة الدولية بمواصلة الضفوط وابراز المطالب العادلة للشعب الناميبي وتكشف كل الحملات الرامية إلى حمل جنوب افريقيا على الإنذان للرغبة الدولية ووقف الجريمة الكبرى التي تواصل ارتكابها في ناميبيا منذ سنوات طويلة .

وانطلاقاً من إيماناً الراسخ بضرورة فرض العقوبات الشاملة والازامية على جنوب افريقيا كوسيلة فعالة للإسهام في تحقيق إنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا وممارساته لسياسات الفصل العنصري البغيض ، نرحب بالخطوات الأولية والمحددة التي قطعتها في هذا الطريق بعض الدول الصناعية وبانسحاب عدد من شركاتها ، بينما ندين تلك الكيانات والدوائر والمؤسسات التي لا تزال ضالعة في تعزيز اقتصاد بريتوريا وبالتالي في تشجيعها على مواصلة الاحتلال والعدوان .

ذلك لا يسع وفد بلادي إلا أن يشيد بالجهود التي يقوم بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أجل حماية مصالح الشعب الناميبي ودور المجلس بالشياحة عن منظمتنا الدولية في خدمة القضية إلى حين نيل الشعب الناميبي استقلاله .

قبل أن أختتم كلمتي هذه ، أود أن أشير إلى ما بدا يلوح في الأفق مؤخراً من بوادر باعثة على التفاؤل بإمكانية دخول القوتين العظميين في مرحلة التعاون الحقيقي واستخدام منظمتنا الدولية على الدخو الذي قصده رعيتها الأولى بهدف تحظيم السلم والأمن . وكل ما ننشده بصدق عند الحديث عن ناميبيا اليوم أن نرى في القريب

العاجل تحقيق هذا الحلم الكبير وترجمة هذه الفرصة التاريخية الى مقوط نهائى لرموز ومعاقل الاستعمار الجديد في الجنوب الأفريقي وفلسطين ، وهي المعاقل التي ثبت لها أنها تنموا وتترعرع في ظل المراع والتنافس المؤسفين بين القوتين العظميين .

السيد فيشر (نامibia) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أؤكد في البداية أن ناميبيا لا تزال مسألة تحظى بأكبر قدر من الأهمية . وان التزام المجتمع الدولي بقضية استقلال وحرية ناميبيا أمر لا لبس فيه .

ومن المأساوي حقاً للشعب الناميبي ، وما نعتبره أيضاً من أوجه النقاش الكبرى في سياسة العالم المعاصر ، أنه بعد مرور تسعة سنوات على اعتماد خطة الأمم المتحدة لناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا يزال استقلال وسيادة ناميبيا دون تحقيق .

لقد حدد قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الطريق الذي يستطيع به شعب ناميبيا في النهاية أن يقرر مستقبله بحرية . وقد أيد هذا القرار خطوة تصوية لسحب الإدارة غير الشرعية لجنوب أفريقيا ونقل السلطة إلى شعب ناميبيا عن طريق انتخابات حرة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة . وهذا هو الإطار الوحيد المقبول عالمياً من أجل انتقال ناميبيا سلمياً إلى المستقل . إلا أنه رغم اعتماد المجتمع الدولي لهذه الخطة وقبولها من جانب حكومة جنوب أفريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، لم يتتسن حتى الآن البدء في تنفيذ هذه الخطة .

وقد شهدنا في تلك السنوات التسع جهوداً دؤوبة من أجل تنفيذها من جانب الأمين العام ، وممثله الخاص ، ومجلس الأمن ، والجمعية العامة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا وفريق الاتصال . واضطاعت بمبادرات أخرى أو أيدتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز . إلا أن كل هذه المساعي الحميدة لم توفق بسبب مسلك جنوب أفريقيا .

وترى النمسا مع العديد من البلدان الأخرى أن من دواعي الأسف العميق أن جنوب إفريقيا لم تر من المناسب أن تفتح الطريق أمام تنفيذ المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) بنية صادقة . فكلما أمكن التغلب على بعض المسؤوليات الفنية تطلع علينا حكومة جنوب إفريقيا بقضايا جديدة وغريبة تطيل بها أمد احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

وتحدياً للمجتمع الدولي وتتجاهلاً لإرادة الشعب الناميبي أقامت جنوب إفريقيا حكومة انتقالية مزعومة في ذلك الأقليم ، وهو تدبير تعتبره النمسا لاغياً وباطلاً ، وترى أنه ليس أكثر من محاولة جديدة تتحايل بها لفرض حل من جانب واحد .

وتأسف بلادي بشدة لإصرار جنوب إفريقيا المستمر على الربط بين حصول ناميبيا على الاستقلال وسحب القوات الكوبية من أنغولا . وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن ، وكما أكد مجلس الأمن ذاته ، فإن كل القضايا المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) قد حسمت الآن .

ونحن ندرك تماماً حاجة كل الدول إلى أن تتطلع إلى توفير أكبر قدر من الأمن ، ولكن أمن دولة واحدة لا يمكن أن يكون على حساب أمن الدول الأخرى ، وبالتالي ، لا يمكن أن يكون أبداً شمن سيادة أمة واستقلالها . إن سياسة حسن الجوار تعد إحدى دعائم الأمن الوطني . وبالتالي فإن سياسة زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة تتعارض مع الأمن الوطني . وفي هذا السياق تأسف النمسا لأن أقليم ناميبيا يساء استخدامه كنقطة انطلاق لشن الهجمات العسكرية على الدول المجاورة .

وهذه الهجمات العسكرية المتواصلة التي تشنه جنوب إفريقيا من الأرض الناميبية ترتبط ارتباطاً لا تنفص عن عراه بالقمع المكثف الذي تمارسه قوات جنوب إفريقيا ضد الشعب الناميبي في كل أنحاء الأقليم ، بما في ذلك منطقة العمليات المزعومة في شمالي ناميبيا . وبالتالي تشاطر مجلس الأمن القلق البالغ الذي أعرب عنه في بيان ٢١ آب/أغسطس بشأن استمرار تدهور الحالة في ناميبيا ، وتنديده بكل أعمال

القمع والبطش التي ترتكب ضد الشعب الناميبي . وترحب النمسا باتخاذ مجلس الامن مؤخرا لقراره ٦٠١ (١٩٨٧) باعتباره تعبيرا جديدا عن تضميم المجتمع الدولي على ايجاد حل سريع لهذه القضية . ونحن نحث أطراف النزاع هنا قويا على التعاون بشكل وثيق مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار .

إن مسألة ناميبيا ليست فقط مشكلة سياسية ملتهبة . فلابد أيضا من فهم أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والانسانية . إن العواقب الاقتصادية المترتبة على استمرار الاحتلال جنوب افريقيا لهذا القليم عواقب مدمرة . ورغم ثروات ناميبيا الطبيعية في المعادن والزراعة ومصائد الأسماك فإن اقتصادها يمر بأزمة عصيبة . فالاستغلال الجبلي للموارد الطبيعية ، والبطالة وقصور الخدمات الصحية والتربوية ، وعسكرة القليم والقمع وانتهاكات حقوق الانسان ، بعض الأمثلة على المحن المتشعبنة التي مني بها الشعب الناميبي . ولن تتغير هذه الحالة بشكل حاسم إلا عندما تحتفل ناميبيا مكانها اللائق بها يومها دولية مستقلة ذات سيادة .

والى أن يتتسنى ذلك فلابد أن ير肯 الشعب الناميبي إلى مساعدة المجتمع الدولي . وترحب حكومتي بجهود الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا سياسة جنوب افريقيا في ناميبيا ، وتؤيد هذه الجهود . وبالتالي فإن النمسا منذ سنوات عديدة تساهم في صناديق وبرامج الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا .

ومسؤولية المجتمع الدولي المشتركة هي أن يتوصى إلى تسوية مبكرة لمسألة ناميبيا . وأود هنا أن أشير أشارة خامة بالسياسات البناءة التي تنتهجها دول خط المواجهة التي رغم ظروفها المناوية لم تتهاون في التزامها تجاه استقلال ذلك القليم .

وكما ذكر الأمين العام في بيانيه إلى الاجتماع الوزاري الخاص لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فإن خطورة الوضع في ناميبيا لا يمكن الاحتاطة بابعادها كاملا إلا في سياق الصراع الأشمل الذي يحتاج الجنوب الافريقي برمته . وانتقال ناميبيا سلميا إلى الاستقلال سيفتح الطريق أمام تخفيف حدة التوترات السائدة في العلاقات بين دول

الجنوب الأفريقي . وعليه ، فإن إيجاد تسوية سريعة لمشكلة ناميبيا من شأنه ليس فقط تحرير سكان الأقليم من مزيد من الحرمان واليأس بل إنه سيهم أيضا إسهاما كبيرا في استعادة السلم والأمن إلى الجنوب الأفريقي .

يتتعين على المجتمع الدولي **ألا يذعن** للوضع الحالي . والنمسا من جانبها لاتزال ملتزمة التزاما قويا بالعمل على إيجاد تسوية سريعة وسلمية لمسألة ناميبيا ، لذلك فقد اعتمدت عددا من التدابير الوطنية المستقلة المحددة وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٧٩ (١٩٨٥) .

ونحن نأمل أن يتتسنى في القريب العاجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة تنفيذا تماما ، حتى يتمكن شعب ناميبيا في سلم ، وعن طريق تقرير المصير ، من احتلال مكانه الصحيح بين مجتمع الأمم الحرة .

السيد كاتيكا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

(كما لاحظ المتكلمون السابقون ، انصرم ٢١ عاما منذ أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا ووضعت الأقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وكان إنهاء ذلك الانتداب تأكيدا لحق ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . **إلا أن الشعب الناميبي لم يحصل على حريته حتى يومنا هذا ، ويواجه نظاما بالغ الوحشية يواصل احتلال ذلك الأقليم الدولي متحديا تحديا تماما للمجتمع الدولي . وقد كثف نظام الفصل العنصري من تدابيره القمعية في ناميبيا ، بالاحتجاز غير القانوني وحالات طوارئ لا تنتهي وحظر تجول وارتكاب المذابح ضد الشعب الأصلي . ومن دواعي الخزي الكامل للأمم المتحدة أنها حتى الآن لم ترد على وقاحة جنوب أفريقيا وتعنتها بالإجراءات الرادعة الكافية .**

(السيد كاتيكا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

ومما يبعث على الدهشة والإحباط والمهانة أن الأمم المتحدة لم تضطر بالمسؤولية القانونية عن ناميبيا تنفيذا لخطة الأمم المتحدة التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) قبل عشرة أعوام تقريبا . ووقف مجلس الأمن ، رغم كون قراراته ملزمة ، مسلولا وعاجزا أمام تحدي جنوب إفريقيا الصارخ . وزاد نظام الفصل العنصري من غطرسته وتعنته لانه يعلم أن هناك من يسانده من الأقوياء . وفي الأسبوع الماضي شهدنا هذا النوع من الهراء عندما نظر مجلس الأمن في الحالة في ناميبيا واتخذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . وبدلًا من تقديم الإيضاحات والموافقة على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) استخدم ممثل الفاشية والفصل العنصري في بريتوريا أسلوب التضليل المعهود بدفاع مشحون بالتهم .

مر عامان الآن منذ أن تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين المعنية بشأن كل الموضوعات المتعلقة الخامسة بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وقد قبل نظام بريتوريا هذا القرار واختار النظام الانتخابي الخاص بالتمثيل النسبي . بيد أن النظام ، بدعم من دولة كبرى آثار مسألة الربط لعرقلة تنفيذ القرار . وفي الأسبوع الماضي ، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره (S/19234) الموجه إلى المجلس بمواصلة جنوب إفريقيا الضرر على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا . وفي التقرير ذاته ورد أن وزير خارجية نظام الفصل العنصري الزائف قد زعم "أن وجود القوات الكوبية في أنغولا يشكل تهديدا خطيرا لناميبيا ، و يجعل إجراء انتخابات حرة وعادلة أمرا مستحيلا" . (S/19234 ، الفقرة ١٩) إن مثل هذا الزعم محير للعقل . إذ يتتسائل المرء أي قوات أجنبية كانت موجودة في جنوب إفريقيا خلال الانتخابات الموريية التي أجرتها البوير في أيار/مايو من هذا العام ؟ وأي قوات أجنبية منعت النظام من إجراء انتخابات حرة ونزيهة شاركت فيها الأقلية الأفريقية ؟ ينبغي للأقلية البيضاء أن تنظم أمورها قبل أن تعظ الآخرين بفضائل الديمقراطية .

(السيد كاتيكا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

وعلى أية حال وكما ذكر معظمنا في العديد من المحافل ، فإن مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا هي مسألة تخوض دولتين مستقلتين ذاتي سيادة ولا علاقة لها باستقلال ناميبيا . إننا نعتبر التشبث المستمر بمسألة الربط إهانة ليست موجهة لسيادة أنغولا فحسب بل ولأفريقيا بأسرها . إنها إهانة للوطنيين في ناميبيا وجنوب إفريقيا الذين ضحوا بحياتهم لنيل حريةهم . وهي إهانة لدول خط المواجهة التي تقع ضحية أعمال جنوب إفريقيا الرامية إلى زعزعة الاستقرار . وإذا ما أردنا أن نستخدم معيار وجود القوات الأجنبية كشرط مسبق للتفاوض بشأن الخزاعات فلن تتحقق أي منطقة آمنة . وإن نفي الدولة التي تشير مسألة الربط تضع قواتها في مناطق مختلفة من العالم . فهل يتعين علينا أن نقول إنه لا يمكن حسم أية مشكلة ثنائية بين البلد الذي تتمرّكز فيه القوات وبين طرف ثالث ما لم تنسحب تلك القوات ؟

لسوء الطالع أن أعداء نظام الفصل العنصري لم تندد بعد فيما يتعلق بمسألة الربط ولو لم تكن مسألة الربط موجودة لاخترعتها جنوب إفريقيا . ولكن لحسن حظ نظام جنوب إفريقيا أن هذا الموضوع قد لفظه مؤيداً الرئيسى .

إن النظام البيائى في جنوب إفريقيا سينصب إلى أبعد الحدود لضمان بقائه عن طريق كسب المزيد من الوقت ولكنه يتتجاهل أنه في الوقت الذي يمكنه أن يؤخر استقلال ناميبيا لا يستطيع أن يحرم هذا الأقليم من حريته إلى ما لا نهاية . غير أنه إذا ما سمح لجنوب إفريقيا بالمضي في طريقها فإنها لن تمنع ناميبيا استقلالها بمفرأ اختيارها . ذلك لأن جنوب إفريقيا تحتاج إلى منطقة عازلة من أجل إدامة سياسة الفصل العنصري المشينة في جنوب إفريقيا . ولويتخد هؤلاء الذين مازالوا يحملون فكرة وهمية عن جنوب إفريقيا العبرة من عدوان هذا النظام على جيرانه .

وإذ يزداد المضطهدون قوة بممارسة المزيد من الاضطهاد والظلم ، على أسمى نظرية أن الأكشن هو الأفضل ، وإذ أن الحرية تكره الجور مثلما يكره التور الظلم ، فإن نظام الفصل العنصري قطع شوطاً كبيراً في الحفاظ على حكم الأقلية . فقد قام بتشكيل عصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا ودعمها وتمويلها وهي

(السيد كاتيكا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

التي تسببت في معاناة تجل عن الوصف لأنفولا . وتقدر الأضرار التي نجمت عن غزو جنوب إفريقيا لأنفولا والمذابح التي ارتكبها هناك بـ ١٠ مليارات دولار تقريبا . كما يؤيد نظام جنوب إفريقيا عصابات آم. ان. آر. الاجرامية في موزامبيق . وأقام كيانات عميلة في ناميبيا بإقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة . و تستحق هذه الاعمال الاجرامية والوحشية التي ترتكبها جنوب إفريقيا الإدانة من جانب المجتمع الدولي دون أي تحفظ . وما لم يتم تحقيق شيء ما فسيعرض السلم والأمن في الجنوب الإفريقي للخطر .

إن غطرسة جنوب إفريقيا وازدراءها الكليين يتجليان من خلال الحملة المسماة التي شنها النظام ضد جيرانه . وتتضمن الوثيقة S/19240 رسالة موجهة إلى الأمين العام من العنصري بيك بوتا الذي يذكر ما يلي :

"وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحيط علمًا بالنتائج الخطيرة للتدخل الأجنبي في أنفولا وتدور الحالة الأمنية" (S/19240 ، ص ٢)
ويستطرد قائلا :

"وجنوب إفريقيا ليست في حرب مع أنفولا ؛ كما أنها ليست في حرب مع أي طرف في ناميبيا . وعلى حكومة جنوب إفريقيا واجب حماية مكان ناميبيا من الفارات الإرهابية ، وبالتالي فهي تتصرف بمفتاحها حامية للاقليم" . (S/19240 ، ص ٢)

يوضح هذا النوع من الهراء العقلية الضيقة لحكام نظام الفصل العنصري وجنة الحمق التي يعيشون فيها . فالغاشيون في جنوب إفريقيا يتذدون موقفا مشينا ويعتقدون أن بقية العالم لا يفهم هذه المزاعم الخالية من أي معنى . وفي بيان مصدر عن وزارة خارجية نظام الفصل العنصري يوم أمن الموافق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ورد ما يلي :

"ترفع حكومة جنوب إفريقيا رضا تاما اتهام المكتب السياسي لموزامبيق اشتراك جنوب إفريقيا في الهجوم على قافلة بالقرب من بالميرا" .
ويهدد البيان ذاته موزامبيق بأن إعادة تأهيل مشروع كابورا بما لتوليد الطاقة الكهرومائية يمكن أن تتأثر بهذه "الاتهامات التهمجية في طبيعتها" .

(السيد كاتيكا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

ويتبين في للأمم المتحدة لا تقبل حكايات "همبتي دمبتي" الخرافية هذه . ففيه مما يقوم نظام جنوب إفريقيا بقتل الأنغوليين والموزامبيقيين لا تزال لديه المفاقة ليخواض خداع العالم والتستر على أعماله الشريرة . وقد أكد رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم الأخير الذي عقد في فانكوفر على

"إن الحاجة إلى العمل على مواجهة دعاية جنوب إفريقيا ورقتابتها على المحافاة عن طريق كشف حقيقة الفصل العنصري أصبحت أكثر الحاجة بسبب القيود الوحشية التي فرضت على الصحافة في بداية عام ١٩٨٧" .

ويتبين للأمم المتحدة لا تقبل بأن تستخدم في استراتيجية الخداع التي تتبعها جنوب إفريقيا . فلا يتبين أن يتساءل استخدام منابر الأمم المتحدة وإهدار وثائقها على أيدي هؤلاء العنصريين المتطرفين .

وبما أن جنوب إفريقيا لن تنهي طواعيةاحتلالها غير الشرعي فلا بد من اجبارها على ذلك . وعلى المجتمع الدولي أن يصر على الانسحاب الغوري غير المشروط لجنوب إفريقيا من ناميبيا . وإن الجزاءات الاقتصادية الشاملة هي البديل الأقل وجهاً والسبيل السلمي الوحيد لإجبار جنوب إفريقيا على التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . ويدعوإعلان وبرنامج عمل لواندا ، المعتمدان في آيار/مايو من هذا العام ، وبيان وبرنامج عمل أوكاناغان ، اللذين اعتمدتهما رؤساء حكومات الكمنولث في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، إلى اتخاذ إجراء عاجل لتجنب وقوع كارثة كبيرة . لقد آن الأوان لتضم الأمم المتحدة بصورة جماعية صوتها إلى هذه الجهود . إننا بحاجة إلى العمل . ويمكن أن تجري تعبئة المساعدة الإنسانية والمالية والعسكرية ، بل ويتبين أن تجريها الفالبية منها ، على المستوى الوطني ، حيث يحتل استقلال ناميبيا مكاناً في الصميم .

ومن المؤسف والمحزن أن البديل الناجع هو الكفاح المسلح في وجه موقف نظام جنوب إفريقيا المتشدد . إن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد وال حقيقي للشعب الناميبي ، تشن عن طريق جناحها العسكري ، جيش التحرير

(السيد كاتيكا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

الشعبي لناميبيا ، حربا فعالة منذ ٢١ عاما ضد الغزاة والمحليين من جنوب افريقيا . إننا نحيي ونهنئ هؤلاء المقاتلين من أجل الحرية الابطال الملهمين غير الانانيين . إن نضالهم يستحق تأييدهنا الصادق لانه نضالنا أيضا . وقد قال رئيس بلادي في الشهر الماضي عندما خاطب هذه الجمعية ، ما يلي :

"أود أن أؤكد أن شعب تنزانيا - بل وشعوب القارة الافريقية بأكملها - تشعر بأس بالغ إزاء محنّة الأغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا وناميبيا . وإننا لن نعتبر استقلالنا وحربيتنا كاملين ما دام الفعل العنصري قائما في جنوب افريقيا والعميل الوحشي مستمرا في ناميبيا".

(A/42/PV.30 ، ص ٧)

وسوف تبذل تنزانيا كل جهد ممكن للمساعدة على إنهاء الاحتلال ناميبيا من جانب العنصريين في جنوب افريقيا الذين ينهبون ويفتسبون موارد ناميبيا .

إننا ندين الدول التي لا تزال تؤيد نظام الفعل العنصري وتتواطأ معه في حرمان ناميبيا من استقلالها . فلا بد لهؤلاء المتواطئين مع نظام بريتوريا والمدافعين عنه أن يعلموا أن الشعب الناميبي يراقبهم ليرى من هم أصدقاءه . وسيجيئ ذات يوم وقت تصفية الحساب . وإذا كانت هذه الدول لا تستطيع المساعدة على تحقيق استقلال ناميبيا ، فإن أقل ما تفعله هو لا تقف في الطريق بإيماءة استخدام حق النقض كما فعلت في شهر نيسان/ابريل من هذا العام . ينبغي لهذه الدول لا تتذرع بالدفاع عن مصالحها الجغرافية الاستراتيجية وأن تكف عن حشنا على عدم استخدام لغة متطرفة وعلى تخفي الاعتدال وإذا كانت تتوقع منا أن ندير خذنا الآخر فهي مخطئة . لقد مُفعتنا مرات عديدة ولن نقع مرة أخرى في شباك حيلة التعقل والاعتدال هذه . وكما قال الممثل الدائم لزمبابوي في المناقشة التي أجرتها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي ، فإن حق النقض الوحيد الذي نملكه ، نحن البلدان الضعيفة ، هو الحق في رفع صوتنا ضد ظلم البلدان القوية . وعندما نبقى صامتين إنما نجني على أنفسنا . وعلى هذا المنوال ، نقول للدول الأقل قوة التي تغازل جنوب افريقيا وتنسجم معها إنها ترك نمرا وإن نهايتها ستكون في بطنه . فالبيور مثل حيوان جريح مستعد لابتلاع حتى الدجاج . وفي

(السيد كاتيكا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

نفس الوقت ، فإننا نأمل في ضوء اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) أن يسود التعقل والمصلحة الذاتية بتوصي جنوب إفريقيا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع سوابو وقبول وزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

وفي هذا الصدد ، نود أن نثني على الأمين العام لما يبذل من جهود دؤوبة لإيجاد تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . لقد ذكر الأمين العام وبحق في تقريره إلى مجلس الأمن :

"لا زلت على يقين من أنه إذا أعيد النظر في مسألة ناميبيا بواقعية واهتمام مخلص برفاه سكان القليم ، فينبغي أن يكون من الممكن فتح المجال لتنفيذ خطة الأمم المتحدة . ويجب أن يسمح لشعب ناميبيا بأن يتمتع بالحرية والاستقلال اللذين هما حق له . والضرورة تدعو إلى عمل متضامن من جانب المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف" . (٢٥/١٩٢٣٤ ، الفقرة ٢٥)

وسأكون مقراً إذا اختتمت بياني دون الاشارة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وبرئيسه الذي لا يكل وبأمانته العامة وبتفانيه . إننا نثني على مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لما يبذل من جهود بوصفه السلطة القائمة بالادارة التي تكافح من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وعندما يكتب تاريخ ناميبيا ، ميقف المجلس مرتفع الرأس لنصره الحق على الدوام وبصورة صحيحة . ويشير تقرير المجلس إلى :

"إن الضغط الدولي المكثف هو وحده الذي سيغير جنوب إفريقيا على الموافقة على التعجيل باستقلال ناميبيا" . (Part I) (A/42/24 ، ص ١٠)

فلنعمل جميعاً بتfan من أجل هذه القضية الشبلة .

السيد غوموسيو غرانبيير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

حكومة بوليفيا ، تمثلاً مع تضامنها التقليدي مع قضية شعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (موابو) ، تعرب مرة أخرى عن قلقها إزاء عدم تحقيق التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وهي الأسس الدولي الوحيد للتسوية السلمية لهذه المسألة في مناخ يضمن رفاه شعبها وأمن وحماية مواردها الطبيعية .

وبنفس الأسلوب تود حكومة بوليفيا أن تؤكد من جديد الحق الثابت وغير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير مصيره وتشكيل دولة مستقلة ذات سيادة تتمتع بالسلامةإقليمية ، وترى حكومة بلدي على أساس الحقائق التاريخية أنها ينبغي أن تشمل خليج وولغيرو وجزر بنتغويين وغيرها من الجزر الواقعة أمام ساحل ناميبيا .

وتشيد بوليفيا بجهود موابو الرامية إلى التحقيق الفوري لتحرر شعبها الذي يعاني من جراء حالة لا تتمشى مع المرحلة التاريخية الحالية في العلاقات الدولية ، التي تنادي فيها شعوب العالم وتطالب بحكم العدالة واحتفاء جميع أشكال السيطرة والتمييز والأعمال الامبرialisية والاستعمارية البالية التي تنتهك المبادئ الأساسية للتعايش بين الأمم وتحدد السلم والأمن الدوليين .

وأعرب أيضاً عن امتنانه وفدي بلادي لاعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى إحراز التحرر الذي طال انتظاره للشعب الناميبي . ونسود أيضاً أن نهائى المجلس على اعتقاده إعلان لواندا وبرنامج العمل .

لقد انقضى سبعة وعشرون عاماً منذ صدور الإعلان التاريخي الخاص بمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويكاد أن يكون في إمكان الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تقول إن الاستعمار قد اختفى . وكان ينبغي لنا أن نتمكن من الرض عن العمل الذي أنجز ، لو لا أن حركة تحرير موابو ما ببرحت تدافع ، منذ ٣٧ عاماً وحتى الآن ، عن قضية الشعب الناميبي التي لا يزال يعرقلها وجود حكومة جنوب إفريقيا بما تواصله من التنكر لجميع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وما تصر عليه من تجاهل نداء المجتمع الدولي كي تتمكن من الحفاظ على سيطرتها الاستعمارية على شعب ناميبيا .

ولقد سبق أن أيدت الأمم المتحدة بقوة في عدد من القرارات الحق الشابت وغير القابل للتصرف للشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال . وكان يفترض أن تؤتي هذه الجهد شمارها باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي حدد الطرائق التي يمكن لشعب ناميبيا أن يقرر مستقبله على أساسها . ولهم كان المجتمع الدولي مخطئاً عندما اعتقد أن نظام بريتوريا سيقبل بهذا القرار وسينماه له . وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات أخرى ، كالقرارات ٥٣٢ (١٩٨٣) ، ٥٣٩ (١٩٨٣) ، ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ومنذ بضعة أيام فحسب ، القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، وجميعها تدين بقوة جنوب إفريقيا العنصرية لرفضها بعناد أن تمثل لقرارات ومقررات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة .

ويعد القرار الأخير دليلاً على استعداد موابو للمساهمة في وقف إطلاق النار والسماح لفريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا بالبدء في عمله . ووفد بلادي على يقين من أن الأمين العام والدول الأعضاء سيكرسون كل اراداتهم وطاقتهم من أجل تسوية مسألة ناميبيا تسوية نهائية . ويعتقد وفد بلادي أنه يجب على مجلس الأمن أن يكفل الامتثال الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقرارات التي أعقبته ، ولا سيما القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . وإذا رفضت جنوب إفريقيا الامتثال ، فينبغي أن يفرض مجلس الأمن أقصى الجزاءات المنصوص عليها في الميثاق على نظام بريتوريا العنصري . إذ أن هذا النظام العنصري يواصل تحدي المجتمع الدولي في ثلاثة جوانب هامة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً رغم أنها مستقلة عن بعضها . وهذه الجوانب الثلاثة المخزية التي تستند جنوب إفريقيا إليها في تحدياتها تتالف من الفصل العنصري ، وأعمال العدوان المستمرة ضد دول خط المواجهة ، والسيطرة الاستعمارية على ناميبيا .

وفي إعادة التأكيد على التأييد المعنوي لнациبيا من هذه المنظمة العالمية تسجيل لاملنا في أن يكون حل هذه المشكلة جزء لا يتجزأ من حل المشاكل الأخرى التي تخلقها حكومة بريتوريا للمجتمع الدولي في الجنوب الإفريقي* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كواسي (توغو) .

السيد كانى (موريتانيا) (ترجمة ثقوية عن الفرنسية) : إن تاريخ

ناميبيا كما عرفناه حتى الان هو سلسلة من المآسي المتكررة والآمال المهدرة . ومامأة ناميبيا هي واحدة من تلك المآسي الإنسانية التي يثور لها ضمير البشرية . وحقيقة الأمر أن ناميبيا وقعت بعد فترة الاستعمار تحت نير نظام قاس ودموي وفاضي ، لم يسع أبدا إلى تحقيق تحرر ورفاه شعب ناميبيا والأخذ بيده صوب الاستقلال وطريق الحرية السلمي ، وفقا للولاية التي أوكلتها إليه عصبة الأمم ، وإنما سعى بدلأ من ذلك إلى وضع جميع أنواع العقبات أمام التطور السلمي ، وحاول أن يؤخر إلى ما لا نهاية ممارسة الشعب الناميبي لحقه في الحرية والتنمية .

إن حكومة الفعل العنصري الوحشي في جنوب افريقيا العنصرية ، بعد أن خانت أمانة ولايتها الأولية ، توسيع الان تعنتها وغضيرتها بتحديها للهيئات الدولية ، ولا سيما الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين ، لا وهي مجلس الأمن . والحق أن تاريخ احتلال جنوب افريقيا العنصرية الطويل وغير المشروع لناميبيا هو سلسلة من التحديات وسياسات الأمر الواقع التي توجه إلى مجتمع الأمم بالثقة المطمئنة إلى أنه ما من شيء سيحدث لها يمكن أن يرغمها على تغيير سياستها .

وإلا فكيف يمكن للمرء أن يفسر حقيقة أنه في وجه التكرار المتعاقب لهذا العمل الانفرادي وهذه التصرفات القمعية البربرية لم يفرض أي جزاء من أي نوع في أي وقت على جنوب افريقيا ، بينما يرى الجميع ويحيطون علمًا باستمرار بتناقضها المستمر عن الوفاء بالتزاماتها وبانتهاكاتها العديدة لسيادة البلدان المستقلة وسلمتها الأقليمية ؟

وساقتمر على ذكر أمثلة قليلة لذلك أشارت سخط المجتمع الدولي ، وهي كما يلي : أولا ، رفض جنوب افريقيا تزويد الأمم المتحدة بتقارير عن ناميبيا وفقا لشروط ولايتها ؛ وثانيا ، فرض سياسة الفصل العنصري في ناميبيا منذ عام ١٩٦٤ ، بما يتناقض حق التحرر ومصالح الشعب الناميبي ؛ وثالثا ، رفض جنوب افريقيا مراعاة فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١ ، التي تعلن أن احتلالها لإقليم ناميبيا غير شرعي ،

وبالتالي تطالبها بمحاسبة ادارتها من الاقليم ، ورابعا ، رفضها المستمر تطبيق القرارات ذات الصلة بالموضوع المادرة عن مجلس الامن ، وخاصة القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، رغم قبولها لهذه القرارات ، خامسا ، غزو انغولا المستقلة في عام ١٩٧٥ ، ومادما ، الاعمال المتكررة القائمة على سياسة الارهاب المادر عن الدولة التي تتطلع بها في جميع دول خط المواجهة - انغولا و MOZAMBIQUE وزامبيا و زيمبابوي و بوتسوانا - تناهيك عن فرض الابتزاز على بلدان أخرى ،

وسابعاً ، مذابح كاستغا التي ارتكبتها في عام ١٩٧٦ قواتها عن طريق عملائها ، وارتكبت آخر المذابح في موزامبيق منذ أيام قليلة ماضية .

قد يكون من الممل بل قد يصل إلى حد التفاهة المضي في ذكر القائمة الكاملة بالاعمال الوحشية التي ارتكبها هذا النظام القاسي الشير الذي يزعم - مع هذا - انتفاء إلى العالم المتحضر . وإزاء هذه الأفعال والحقائق ، عَبَّرَ الضمير العالمي للشعوب لتقديم المساعدة إلى شعب ناميبيا الشهيد ، وهكذا وحوالي خمسين عاماً حتى الان حظيت المسألة بالاهتمام المستمر من جانب المجتمع الدولي الذي اتخذ بشأنها أكثر مما اتخذ بشأن غيرها المقررات والقرارات التي لو كانت قد طبقت لأصبحت نتيجتها اليوم ناميبيا مستقلة تحتل مركزها وسط مجتمع الأمم . ولسوء الحظ ، ان تلك الأحكام والتوايا الحسنة من جانب المجتمع الدولي لا تزال تواجه بفرضية جمهورية جنوب إفريقيا العنصرية . إنها تبذل كل ما في وسعها لتنسف أي محاولة تعيد لشعب ناميبيا حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال والرفاهة الاجتماعية والاقتصادية . ورغم انهاء انتدابها في عام ١٩٧٦ ، لا تزال تهيئ ذلك البلد الذي تضع فيه اليوم أكثر من ١٠٠ جندي ، لا يشكلون تهديداً للشعب الناميبي فحسب ولكن أيضاً للشعوب المجاورة . وجنوب إفريقيا ، إذ تواجه مطالب المجتمع الدولي المتزايدة بانهاء هذا الاحتلال غير المشروع ومعاناة الشعب الناميبي ، تردد على ذلك بأعمال قمع وتصحرات معطلة متزايدة ليس لها ما يبررها ، مثل ربط استقلال ذلك الأقليم بانسحاب قوات كوبية من أنغولا . ولا يمكن لبلادي أن توافق على سياسة الربط هذه ، وتصر على لا يكون استقلال ناميبيا رهينة لآية اعتبارات غريبة تماماً عن الشعب الناميبي .

ان المجتمع الدولي ، الذي يتحمل مسؤولية تاريخية تجاه ذلك الشعب بموجب نظام ولايته ، يجب أن يفي بمهنته حتى نهايتها ، لا وهي الاستقلال . ويجب عليه لا يسمح بأن تخدعه أعمال جنوب إفريقيا ومؤيديها التي يدعى بأنها أصلحية . ان طريق تحقيق ذلك الهدف لم يكون - بالتأكيد - سهلاً ، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يظل مصمماً وحذراً .

وهنا نود أن نشير على كفاح الشعب الناميبي البطولي والقيادة المسؤولة لممثليه الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ورغم العقبات والتحديات التي لا حصر لها ، فإن هذه الحركة الشجاعة وزعيمها سام نجوما ، قد حافظا على الشعور بالمسؤولية وأظهرا كفاءات أدبية وفكرية باشتراكهما في الجهد التي يبذلها المجتمع الدولي . ان كفاحهما العادل ، الذي هدفه الوحيد هو تحرير بلدهما من نير الاستعمار والاضطهاد ، يجب أن تؤيده جميع الشعوب المحبة للحرية والعدالة .

منذ تتحمل المجتمع الدولي بشكل أكثر مباشرة المسؤولية عن ذلك القليم عن طريق إنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مضت عشرون سنة دون إحراز تقدم كبير صوب استقلال القليم . وقد تميزت السنوات العشرون هذه بأعمال أحبطها جميما موقف جنوب افريقيا المتغطرس العنيد . ورغم القرارات والمقررات ، فإن أيأمل في وضع نهاية سريعة لمسألة ناميبيا قد تأجل تحقيقه في كثير من الأحيان ، وحتى أن مصادقة منظمتنا أصبحت الآن معرضة للخطر . إن عدم مقدرتها على تنفيذ قراراتها ومقرراتها ليس من شأنه إلا تقويض هيمنتها . لقد حان الوقت لايقاف ذلك التقويض باللجوء إلى أحكام الفصل السابع الواضحة من الميثاق ، وفرض جراءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا . وإلا فما هي الوسائل السلمية الأخرى التي يمكننا أن نلجأ إليها حتى نكفل لمنظمتنا الاحترام ، ونجبر مؤيدي الفصل العنصري على تغيير سياستهم ؟ إذا كانت الإدانة والتحذير كافيدين وحدهما ، لعاد السلم إلى المنطقة منذ زمن بعيد . ان ما يزيد عن ربع قرن من القرارات والإدانات لم يؤدّ إلى شيء . ولذلك فإن من واجب المجتمع الدولي وواجب منظمتنا أن يبديا الحنكة بغية تحقيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) على النحو الذي اتخذ به . ان ذلك القرار لا يزال في الواقع الأساس المقبول الوحيد لتحقيق تسوية سلمية لمسألة استقلال ناميبيا ، لأنّه يتضمن جميع العناصر التي من شأنها أن تضمن التحرك صوب ذلك الهدف الذي نرغب جميما في تحقيقه إلا وهو الاستقلال .

لدى حكومة بلادي أمل عزيز في أن يفتح آخر قرارات مجلس الأمن ، المتخذ في الأسبوع الماضي ، الطريق أخيراً لتحقيق ذلك الهدف . ويتعاظم أملنا هذا بالنظر إلى أن جميع العقبات الموضوعة أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أمكن حتى الآن التغلب عليها .

السيدة نيتا بارو (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت مسألة ناميبيا إحدى المسائل الأولى التي أولتها حكومة بربادوس اهتماماً بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة .

وفي شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ ، أنهت الأمم المتحدة رسمياً الانتداب الممنوح لجنوب إفريقيا لإدارة شؤون ناميبيا . وفي شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ كانت بربادوس على استعداد لانهاء وضعها المستعمر . وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام أصبحت رسمياً دولة ذات سيادة . ولم يكن بوسعنا في ذلك الوقت ، كما أنه ليس بوسعينا الآن ، أن نتجاهل سخرية الأحداث التي جمعت بين بربادوس وناميبيا من ناحية ، وفضلت بينهما من ناحية أخرى .

بالنسبة لبربادوس ، تحققت سيادتها بمجرد جرة قلم ؛ وبالنسبة لناميبيا ، لا يزال الكفاح من أجل السيادة يمثل مواجهة دموية مع قوة غاشمة . وبالنسبة لابناء بربادوس ، كانت السنوات الـ ٢١ الماضية سنوات منتجة قضوها على تنمية مواردهم ووضع دولتهم الجزرية على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية ؛ وبالنسبة لناميبيا ضاعت هذه السنوات في كفاح مرير لحماية موارد البلد البشرية والمادية من استنزاف بريتوريا وعملايها الدوليين لها .

وفي ظروف مثل هذه ، لا يمكن لابناء بربادوس إلا أن يشعروا بأس عميق إزاء شعب ناميبيا .

وإذا ما استعرضنا الأحداث خلال العقدين الماضيين ، لا يمكننا أن نتجنب السؤال التالي : كيف حدث هذا ؟ في فترة أصبح فيها ما لا يقل عن ٣٧ دولة دولاً أعضاء ذات سيادة في هذه المنظمة ، كيف ترك بلد يبلغ حجمه أربعة أمثال بريطانيا العظمى ، وله موارد معدنية وطبيعية أخرى وفيرة - أكثر من كافية لدعم استقلاله - واقعاً تحت رحمة آلة استعمارية وحشية ؟

انها جمیعاً نعرف الاجابة ، فقمة نامیبیا هي قمة الجشع . وفي مذ طبیعی
لمنطق الفصل العنصري ، وضعت حکومة جنوب افريقيا ترتیباً دولیاً يرمی الى ضمان عدم
تمتع شعب نامیبیا أبداً بشروة بلاده . ونجد أنفسنا تواجه حقیقة غریبة هي أنه لو لم
يکن النامیبیون مؤهلین تماماً لمحاکمة استقلالهم الاقتصادي ، لما أثیرت على الاطلاق
المسئلة التي ناقشها الیوم . ولا يمكننا أن نتفاوض عن المعانی المتضمنة في ذلك
لأنها تتحدى فكرة قیام الامم المتحدة . وتشیر الى الامکانیة المزعجة وهي أنه الى
جانب تیارات الحریة السياسية التي طفت على الحكم الاستعماري توجد تیارات مضادة
قویة تتجه الى اعادة العالم الى نظام تسيطر فيه القلة على الكثیرین وتحدد
مستقبلهم . وتعتبر نامیبیا درماً لنا جمیعاً .

هل من قبیل المصادفة ان حوالي ١٠٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنیة تتعاون
بنشاط مع حکومة جنوب افريقيا ؟ وهل من قبیل المصادفة ان أكبر منظمتين مصرفیتين في
نامیبیا تابعتان لمجموعات عبر وطنیة وان البنوك عبر الوطنیة توفر ایتمانات بمبلغ
٢٠ بليون دولار من الديون الخارجیة لجنوب افريقيا ؟

هل من قبیل المصادفة ان جميع معامل تکریر النفط الحیوية التي تعمل في جنوب
افريقيا ، عدا واحداً ، تمتلكها شركات عبر وطنیة ، او ان الشركات عبر الوطنیة
تستحوذ على أكثر من نصف الواردات الالكترونية لجنوب افريقيا وجميع واردات السيارات
في هذا البلد ؟

وفي نامیبیا تمتلك ثلاثة شركات عبر وطنیة ٩٠ في المائة من أصول صناعة
التعدين في البلاد ، وتستحوذ على نصف الناتج القومي الاجمالي في نامیبیا بالإضافة
إلى ثلاثة أرباع صادراتها .

انني لم اذكر صناعة السلاح الدولي . ولم افعل ذلك لأنني لا احتاج اليه .
فجميعنا يعرف كيف يغذی حکام بربیتوریا قوتهم العسكرية التي يفاخرون بها علیاً ،
وكيف يعززون هذه القوة . هذه الحقائق تؤکد لنا أنه لئن كان زعماء جنوب افريقيا
 مجرمین دولیین فانهم غير منبوذین دولیاً . الى من يلجأ النامیبیون في نضالهم من
أجل الحریة ، فأعداؤهم موجودون في كل مكان ؟

وجنوب افريقيا ، بتشجيع من حلفائها الحقراء تبين بجلاء انها مستعدة لان تفعل اي شيء إلا ان تخلي قبضتها غير الشرعية على ناميبيا . لقد تحدّت جنوب افريقيا قرار الامم المتحدة ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يوفر صيغة للحل السلمي للمشكلة الناميبيّة وقوفته . واقامت ترابطا غير شرعي بين وجود قوات أجنبية في الجنوب الافريقي وانسحاب قواتها من ناميبيا . واستخدم حكام بريتوريا حججاً معروفة في سياسة جنون العظمة لتحويل ناميبيا الى رأس جسر استراتيجي تشن منه هجماتها المسلحة على الدول المجاورة . وتقوم أجهزة الاستخبارات والامن في بريتوريا قياماً نشيطاً بالتخريب المنهجي ضد حكومات أنغولا وبوتستاندا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق .

وبدلاً من أن تكبح جنوب افريقيا جماح قوات القمع التابعة لها ، فهي تبدي دلائل على تحويل منطقة كاملة الى مستعمرة لها . وتبين سياسة اقامة الاوطان المدى الذي يمكن أن تبلغه غطرسة بريتوريا الخلاقة اذاً سمح لها بالاستمرار في هذه السياسة وحصلت على التأييد اللازم .

ان الاستعمار والامبراليّة ليسا غريبيّين على هذه المنظمة . انهم ظاهرتان تدعوان الى الاسف ولكنهما يشكلان عنصرين حقيقيين للحكم في عالم تفتقد فيه القوّة الحق دائماً .

وبالنسبة للبعض منا في هذه الجمعية ، تحققت الحرية والسيادة بسهولة وبطريقة سلمية . أما بالنسبة لآخرين ومن بينهم بعض الأكثـر قـوة في وـسطـنا ، استلزمـتـ الحرية والسيادة الدعـوة إلى القـتـال وسفـكـ الدـمـاء . ولـذـلـكـ يـنـبـغـيـ أـلـاـ تـسـبـ لـنـاـ قـضـيـةـ نـاميـبـيـاـ أـيـةـ مـعـوـبةـ .

ان رغبة شعب ما في حرية الوصول الى موارده واستخدام هذه الموارد والتتمتع بها لا تحتاج الى تعزيز . فهي حق من الحقوق الأساسية للبشرية كلها وينبغي ألا يخضع هذا الحق الان لاي تضارب . وإلا فهل اختار البعض منا أن ينسى تاريخه ؟

ان ناميبيا مثال على قدرات التمويل الدولي عندما يستخدم هذا التمويل على نحو فعال في تحقيق أهداف واضحة . ولكن تلك القدرات وضعت أكثر من ٣٠ عاماً تحت تصرف حكومة جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها .

تود حكومة بربادوس مرة أخرى أن تتح حكومات التي في وسعها التأثير على عمليات الشركات عبر الوطنية أن تتخذ الخطوات السياسية الضرورية لتخليل ناميبيا من قبضة جنوب إفريقيا .

وفي اجتماع رؤساء حكومات الكومونولث الذي انعقد في فانکوفر وأنهى أعماله مؤخرا ، والذي أشير إليه من قبل ، كان هناك إصرار واضح من غالبية الممثلين على زيادة الضغط الاقتصادي على جنوب إفريقيا .

وظهر هذا الموقف في اجتماع وزراء خارجية البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي وبلدان المحيط الهادئ الذي عقد منذ أسبوع في جامايكا .

لقد قيل الكثير في الأوقات الأخيرة عن تخلي بعض المصالح عن استثماراتها في جنوب إفريقيا وفي ناميبيا . ونحن نثنى ثناء حذرا على تلك الجهود . ونود مع ذلك أن نتأكد من أن هذه الخطوات ليست مجرد وسائل ظاهيرية لكسب الوقت تستهدف إضفاء الاستثمارات المستمرة وتأييد بريتوريا .

وقد أدرك رؤساء الكومونولث ذلك في اجتماعهم ، وأقرروا بالحاجة إلى إمعان النظر بطريقة حاذقة في تطبيق الجزاءات ضد جنوب إفريقيا .

ومن الواضح أنه إذا لم تطبق على نحو حقيقي جزاءات واسعة النطاق على بريتوريا ، سيضمن الفعل العنصري طريقا حيويا للبقاء . وستستمر عملية اضاعة وقت هذه المنظمة .

تود حكومة بربادوس مرة أخرى أن تتحاز علانية إلى الدول التي اتخذت مبادرات مالية ، وغير ذلك من المبادرات الضرورية لحماية دول المواجهة الأفريقية من أعمال بريتوريا العدائية المعلنة . وندعو الآخرين الذين لم يساعدوا هذه البلدان المهددة بالخطر إلى أن يبادروا بت تقديم المساعدة لها . كما ندعو إلى زيادة الدعم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ان السياسة التي يتبعها الحزب الوطني لجنوب افريقيا تماثل سياسات حزب آخر أقحم العالم في مواجهة مأساوية . انها سياسات لا يمكن اراضاؤها او تجاهلها . وما لم تحتو هذه السياسات ، فقد ندفع ثمنا لا يستطيع أحد أن يتحمله* .

السيدة تشى (منفافورة) (ترجمة شغوية عن الانكليزية) : يرحب وفدى بلادى بالفرصة التي أتيحت له في المناقشة التي تدور في الجمعية العامة للتعبير عن تضامننا مع الشعب الناميبي وتأييدهنا له . ان ناميبيا ترمز في الواقع الامر الى كثير من المصراعات السياسية والمعنوية الحساسة في عصرنا ، التي تدور بين المستعمار وتقرير المصير ، وبين العنصرية وحقوق الانسان ، وبين الفصل العنصري والانصاف ، وبين حكم الأقلية والديمقراطية .

ومع ذلك ، اذا ألقينا نظرة على العناوين الرئيسية في جميع الصحف الرئيسية في العالم ، سنلاحظ ان ناميبيا لم تلق الاهتمام اللازم من وسائل الاعلام . وبدلا من ذلك نلاحظ ان الشرق الاوسط وامريكا الوسطى وافغانستان وكمبوديا وشمال شرقي آسيا وجنوب افريقيا تستأثر باهتمام الصحفيين والقراء .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

لماذا لا تولي وسائل الإعلام أولوية لناميبيا بوصفها المسألة الرئيسية على جدول الأعمال الدولي ؟ هل ذلك لأن عدد السكان صغير ؟ إن سكان ناميبيا لا يتجاوز تعدادهم مليونا ونصف مليون نسمة . وربما كان هذا عددا ضيئلا بحيث لا يسترعي الانتباه العالمي أم أن سبب ذلك هو أن ناميبيا قد طفت عليها رعب نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا حيث يعيش ٢٥ مليون شخص محروم من الكرامة الإنسانية . إن ناميبيا تعتبر في أحيان كثيرة امتدادا لمشكلة جنوب إفريقيا . وما لا شك فيه أن شعب ناميبيا وجنوب إفريقيا والجنوب الإفريقي يواجه عدوا مشتركا ، إلا وهو الفصل العنصري . ومع ذلك فإن مسألة استقلال ناميبيا مسألة منفصلة ويجب أن تعالج بشكل منفصل للتعجيل بالحل .

ولهذه الأسباب من المهم أهمية بالغة أن نقوم في دورة الجمعية هذه بتركيز اهتمامنا على مسألة ناميبيا وبارصال إشارات قوية إلى جنوب إفريقيا ومؤيديها مفادها أن المجتمع الدولي لم ينتهي محتلة شعب ناميبيا ولم ينتهي حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

إن مشكلة ناميبيا تكمن في عدوان جنوب إفريقيا وتحديها . فقد انقضت ٢١ سنة على اعلان الأمم المتحدة ان احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا غير شرعي وعلى افطلاعها بالمسؤولية المباشرة عن ادارة القليم . بيد أن جنوب إفريقيا قد استخدمت كل وسيلة ممكنة لعرقلة جهود الأمم المتحدة الرامية الى ايجاد حل مسامي لمسألة ناميبيا . وإن اصرار جنوب إفريقيا على ربط مسألة استقلال ناميبيا بقضايا غريبة وغير ذات ملة بالموضوع أمر غير مقبول على الاطلاق . فاستقلال ناميبيا لا يمكن أن يكون مرهونا بحل قضايا خارجة عن نطاق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يجسد الأسس الوحيدة المقبول دوليا لتسوية ملموسة لمسألة ناميبيا .

إن نظام بريتوريا بتصميمه على ادامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ومواءنته سياسة الفصل العنصري البغيضة انشأ ما يسمى بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية في ويندهوك في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . إن هذا الإجراء ، الذي اتُخذ في الوقت الذي كان

فيه مجلس الامن مجتمعاً ، يشكل اهانة مباشرة للمجلس وتحدياً واضحاً لقراراته . وقد رفع المجتمع الدولي محاولة جنوب افريقيا تلك لاقامة حكومة عميلة في ناميبيا وأعلن أن الاعمال التي تقوم بها غير قانونية ولاغية وباطلة .

وعلاوة على ذلك فقد كثف نظام بريتوريا نشاطه العسكري وصعد من جملته المتمثلة في الارهاب والتخييف لقمع المقاومة الشعبية والترويج "للتسوية الداخلية" غير القانونية للمسألة الناميبيّة وزعزعة استقرار البلدان المجاورة . ووفقاً لتقدير مجلس الامم المتحدة لناميبيا لجأت حكومة جنوب افريقيا الى وضع سلسلة من القوانين واللوائح الادارية والمراسيم لكي تعطي قوات الشرطة والجيش ملاحيات كاسحة لاعتقال مكان ناميبيا واستجوابهم وتعذيبهم . وتعمي تلك المراسيم أيضاً على الاعتقال الوقائي ومنع الاجتماعات وفرض الاحكام العرفية وإنشاء "مناطق أمن" بغية احباط الكفاح السياسي الذي يخوضه الشعب الناميبي .

إن محاولات جنوب افريقيا الرامية إلى إخضاع شعب ناميبيا قد أدت أيضاً إلى إرغام أكثر من ١٠٠٠٠ ناميبي على التماهي المليء في أنغولا وبوتيسوانا وزامبيا بسبب استمرار حالة الحرب في القليم . وحتى في هذه البلدان لا يمكن لللاجئين أن يشعروا بالأمن ، وذلك لأن حكومة جنوب افريقيا لا تتوتر عن نقل حربها الاستعمارية عبر حدود تلك البلدان . إن أعمال العدوان العسكري هذه لا تهدد سلامة اللاجئين فحسب بل تسهم أيضاً في زعزعة استقرار دول خط المواجهة .

لماذا جنوب افريقيا ليست على استعداد للتخلص من قبضتها على ناميبيا ؟ إن العالم يعلم أن ناميبيا اقليم يحتوي على موارد معدنية كبيرة ومناطق صيد غنية وأماكنيات زراعية هائلة . فهي رابع أكبر مصدر للمعادن في العالم إذ تنتج تقريباً ربع أحجار الماس الكريمة في العالم ولديها أكبر منجم سطحي لليورانيوم . وإن المياه الساحلية لناميبيا هي أيضاً أغنى مناطق صيد الأسماك في العالم . كل هذه الموارد تجعل مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ناميبيا أحد أعلى المستويات في افريقيا . وهدف جنوب افريقيا هو موافقة نهب واستغلال موارد ناميبيا لمنفعتها .

وحتى الآن تصرفت جنوب افريقيا دون عقاب لأن بوسها التعويل على مؤيديها الذين يتتجاهلون تعنتها وعملها غير الأخلاقي في هذه الحالة بالذات . إن من الحتمي أن

(السيدة تشي ، متفاوضة)

يمارس المجتمع الدولي الضغط على جنوب افريقيا لحملها على أن تشعوب الى رشدها فتعيد الى ناميبيا استقلالها الذي تأخر كثيرا وحرمت منه طويلا . ولا بد للمجتمع الدولي أن يرمي ادانته لجنوب افريقيا عن طريق اتخاذ التدابير الواجبة لضرب نظام بريتوريا في المكان الذي يؤلمه .

ولا يسعني أن أغادر هذه المنصة قبل أن ألتف الانتباه الى مسألة خليج والفيش والجزر المشاطئة التي تشكل مصادر نفط احتياطية هامة والتي ضممتها جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ وتسعى الى حكمها بمورة مستقلة عن ناميبيا . ونرى هنا استراتيجية مراوغة ترمي الى استبعاد تلك الاراضي عن المفاوضات المتعلقة باستقلال ناميبيا . فخليج والفيش من الناحية الجغرافية جزء من ناميبيا ؛ وهو الميناء الوحيد ذو المياه العميقة في ناميبيا . ودون ذلك ستكون ناميبيا بلدا غير ساحلي وخاضعا لقبضة بريتوريا . وعلاوة على ذلك فإنه نظرا الى التأكيدات الأخيرة على وجود قدر كبير من الغاز في حقل كودو ازدادت أهمية خليج والفيش .

لقد استمعنا هذا الصباح الى قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد وال حقيقي لشعب ناميبيا ، وهي تكرر استعدادها لتوقيع اتفاق على وقف اطلاق النار والموافقة على بدء عمل فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ونعرف أن هذه المواقف لا تنبع من تفليس حديث ولا تنم عن ضعف . وقد نقلت هذه المواقف الى الأمين العام في آب/اغسطس من عام ١٩٧٨ ووردت في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وقد أثبتت سوابو المرة تلو الأخرى رغبتها في التوصل الى حل منطقي وسلامي وملزم لمسألة ناميبيا .

إن وفد بلادي يؤكد تماما مجلس الامم المتحدة لناميبيا والامين العام في جميع جهودهما الرامية الى النهوض بعملية الاستقلال والى إنتهاء استعباد شعب ناميبيا . ونطلع الى اليوم الذي شرحب فيه بناميبيا في هذه الجمعية وهي تتبوأ مكانها بيننا جميعا يومها دولة حرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الدانمرك الذي سيتكلم باسم الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة ثقافية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم الدول الإثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية .

من الحقائق المؤسفة أن مسألة ناميبيا لا تزال مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة . فالإقليم هو مسؤولية دولية معترف بها منذ أيام عصبة الأمم ، وما فتئ معروضا على الأمم المتحدة منذ نشأتها تقريرا . وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي لتحقيق استقلال ناميبيا ما زال شعب الإقليم محروما من ممارسة حقه في تقرير المصير . وتشاطر الدول الإثنتي عشرة القلق البالغ والإحباط اللذين يشعر بهما المجتمع الدولي إزاء الطريق المسدود الذي طال أمده فيما يتعلق بمستقبل ناميبيا .

إن مسؤولية الأمم المتحدة - وبصفة خاصة مجلس الأمن - عن استقلال ناميبيا مسؤولة واضحة . وما زال قرارا مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكلان الأساس الضروري للحل الدائم ، كما أكدت ذلك قرارات تالية مادرة عن المجلس . وخطة التسوية التي أقرت بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تجسد الإطار الوحيد المقبول دوليا لاستقلال ناميبيا ، عن طريق انتخابات نزيهة وحرة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة .

وعلى مر السنين ما فتئت سياسة الدول الإثنتي عشرة بشأن مسألة ناميبيا سياسة واضحة لا لبس فيها . فالدول الإثنتي عشرة قد أدانت مرارا احتلال جنوب إفريقيا غير الشرعي لناميبيا وطالبت بياتها . ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي السماح لشعب ناميبيا بممارسة حقه في تقرير المصير ، وما زلنا على التزامنا بالحل السلمي عن طريق تنفيذ أحكام خطة التسوية دون شروط مسبقة أو حجج واهية . ونلاحظ بقلق عميق أن جنوب إفريقيا قد اختارت الإبقاء على احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتعطيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي قبل ، ضمن جملة أمور ، من جانب حكومة جنوب إفريقيا نفسها والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفريبية (موابو) .

ومرة أخرى تحت الدول الإثنتي عشرة حكومة جنوب إفريقيا وقف احتلالها غير الشرعي لناميبيا فورا والتعاون في تنفيذ خطة التسوية . إننا نرافق رفدا باتا أي تحرك من جانب واحد تقوم به جنوب إفريقيا لنقل السلطة في ناميبيا بما يتعارض وخطبة

التسوية . وبوجه خاص ترى الدول الإثنتا عشرة أنه يعتبر لاغيا وباطلا اقامة ملطمات جنوب افريقيا لما يسمى بالحكومة الانتقالية في ناميبيا ، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإن أي مناورة جنوبية افريقية انفرادية ترمي الى الالتفاف حول الأمم المتحدة أو استبعادها من عملية التسوية تعتبر غير مقبولة . وبالمثل فإن الدول الإثنتي عشرة لا تقبل تأجيل خطة التسوية أو تحيتها جانبيا لأسباب دخيلة أو لترتيبات لا تتفق والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن جنوب افريقيا ، في حين تبقى على احتلالها غير الشرعي لناميبيا تحديدا للمجتمع الدولي ، تستمر في سياسة القمع ضد شعب ناميبيا وفي العدوان على الدول المجاورة . وفي داخل ناميبيا نفسها تتبع جنوب افريقيا سياسة الارهاب والقمع . وما زال الفصل العنصري مكرسا في تشريع سار في الاقليم ، ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية مستمرة . والدول الإثنتا عشرة تستنكر بوجه خاص ممارسة الاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون محاكمة ، بما في ذلك اعتقال عدد من زعماء موابو والنقابات العمالية في آب/أغسطس من هذا العام ، وكذلك التجنيد الإجباري للناميبيين من البالغين في جيش احتلالها .

إن الدول الإثنتي عشرة تدين بقوة غارات جنوب افريقيا المسلحة على الدول المجاورة وخاصة تلك الغارات التي تشنها على أنغولا انطلاقا من اقليم ناميبيا . إن سياسة جنوب افريقيا لإشاعة عدم الاستقرار ، بما في ذلك استخدام الاعمال المسلحة المباشرة وغير المباشرة ضد الدول المجاورة ، تقوض على نحو خطير السلم والاستقرار في المنطقة وتجعل من الاكثر ضرورة تأييد واجب الأمم المتحدة العام والآمني في المساعدة على ايجاد حلول سلمية وفقا للميثاق ومن ثم تجب أي تشجيع لاستخدام القوة .

ومن جانبنا ستواصل الدول الإثنتا عشرة الضغط على جنوب افريقيا حتى تتعاون في إيجاد حلول سلمية لمشاكل المنطقة بما يتمشى ومبادئ الأمم المتحدة وتنهي احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتنفذ مبكرا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وما زالت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء على استعداد للمساعدة في تطوير ناميبيا

حرة مستقلة . وريشما يتم ذلك فسوف نواصل تقديم عودنا لشعب ناميبيا وبصفة خاصة عن طريق تأييدنا لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا .

منذ عام ١٩٧٨ ما فتئت تبذل جهود دؤوبة من جانب الأمين العام وممثله الخاص وفريق الاتصال ودول خط المواجهة وسايبيو من أجل تنفيذ خطة التسوية . وستواصل الدول الإثنتا عشرة تقديم دعمها القوي لهذه الجهد وتأمل أن تؤدي مساعي الأمين العام وممثله الخاص الى حل عادل ودائم . وفي هذا السياق نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، وتأمل أن تكفل بالنجاح مفاوضات الأمين العام الرامية الى اتخاذ الترتيبات اللازمة لوقف إطلاق النار .

لقد طال انتظار استقلال ناميبيا وينبغي للمجتمع العالمي ألا يدخل جهداً من أجل إحلال السلام والحرية في ذلك الأقليم المضطرب .

السيد ديياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن برنامج العمل من أجل ناميبيا الوارد في الإعلان المعتمد في تموز/ يوليه ١٩٨٦ الصادر عن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا يبدأ بهذه العبارة : " تستدعي ناميبيا الى الخاطر صورة الكفاح البطولي ضد السيطرة الأجنبية واستغلال البشرية " . (A/CONF.138/11، الفقرة ١٦٨)

لا يزال محتوى تلك العبارة سارياً في الوقت الحاضر ، ذلك أن ناميبيا لا تزال محظلة بصورة غير مشروعة على يد النظام العنصري لجنوب إفريقيا ، كذلك ما زال مصير شعب ناميبيا يثير القلق بنفس القدر .

وينبغي أن نضع نصب أعيننا أنه بعد مضي ٢١ سنة على اتخاذ قرار الأمم المتحدة ببيانها ولادة جنوب إفريقيا على ناميبيا وتولي المسؤولية الكاملة عن الأقليم لا نزال نناقش المسألة . لقد أشار ذلك القرار التاريخي في ذلك الوقت آمالاً مشروعة في قلوب الناميبيين بأن المجتمع الدولي برمتها مصمم على العمل على نحو متضاد من أجل تنفيذ ونصرة المبدأ المقدس الذي أفاد الكثير من الدول والشعوب التي عانت من الاستعمارى ألا وهو مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال تمشياً مع إعلان منسج الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه ، بعد عشرين عاما على اتخاذ منظمتنا لذلك القرار الذي وصفناه بأنه قرار تاريخي ، لم يتحول هذا الحق إلى واقع فعلي بالنسبة للشعب الناميبي بل أنه دين بالاقدام . لقد وصل تدهور الحالة اليوم في هذا الأقليم إلى منتهاه ويستدعي ذلك الاضطلاع بعمل فعال وعاجل يمكن أن يضع حدا نهائيا لإنكار الحقوق الأساسية لشعب ناميبيا ولللام الميرحة التي ما فتئ يعانيها .

والواقع أن تعمت نظام جنوب إفريقيا العنصري وغطرسته مازالا يعوقان حصول ناميبيا على الاستقلال ، إلى درجة أن مصير هذا الأقليم ومكانه بات يشكّل في الوقت الراهن واحدة من أفعى الحالات التي يواجهها المجتمع الدولي ، لأنها حالة تتعلق بعمل من أعمال السيطرة الاستعمارية اقترف في انتهاك لمبادئ الميثاق وأهدافه وللمقررات والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

وستة بعد ستة لم يتزدد نظام بريتوريا أمام أي شيء في سبيل الحفاظ على سلطته الاستعمارية على هذا الأقليم . فقد عزّز بوجه خاص جيشه المحتل وعهد إليه بارتكاب أعمال القمع والارهاب بالاشتراك مع شرطته من أجل عرقلة ومحقق أي أثر للنضال التحرري لدى شعب ناميبيا . وييتعرضآلاف الناميبيين ، بمن فيهم النساء والأطفال ، لكل صنوف الاغتصاب والتنكيل . ويشكّل السجن والتعذيب والاغتيال الفادر جزءا من المعاناة اليومية للناميبيين . وليس من المبالغة أن نقول إنهم حتّى بهم مأساة حقيقية لا حدود لها .

كما لجأ نظام بريتوريا العنصري إلى تكتيكات تسويغية لتأخير استقلال ناميبيا ، كان أكثرها إشارة لانتباه إنشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة . ولن泥土 هذه المعاورات الدستورية والسياسات التدليسية التي تنفذها بريتوريا في الواقع سوى محاولات غير مجدية لتسوية مسألة ناميبيا ولكن عن طريق فرض نظام عملي يؤمن استمرار السيطرة الاستعمارية لافريقيا الجنوبية ويديم ما تقوم به اليوم من نهب منتظم للموارد الطبيعية الكثيرة لذلك الأقليم . وينبغي أن نعرب هنا عن غبطةنا ليقطنة المجتمع الدولي كل الذي رفع بموردة قاطعة الاعتراف بالحكومة المؤقتة المزعومة التي فرضها نظام الفصل العنصري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

إن الاندفاع الاعمى لنظام الأقلية في جنوب افريقيا في سعيه المخزي الى تحقيق مخططاته الدنيئة في ناميبيا قاده الى الاعتداء على الدول المستقلة في الجنوب الافريقي التي تقدم اسهامات هامة الى النضال التحرري لشعب ناميبيا . والواقع ان نظام بريتوريا لا يتزدّد مطلقا في استخدام أراضي ناميبيا بمقدمة مستمرة من أجل ارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي ضد دول خط المواجهة ، وهي أعمال اجرامية تسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية جسيمة لهذه البلدان وتشكل في الوقت نفسه تهديداً لأمنها . ومن المهم بمقدمة خاصة أن نلاحظ وأن ندين في هذا الصدد احتلال نظام جنوب افريقيا حاليا لجزاء من أراضي أنغولا ، وهو احتلال يضيف أبعاداً جديدة الى تدهور الحالة في الجنوب الافريقي .

إن هذه الحالة المتفرجة والمفجعة من نواح عديدة والتي أشرنا اليها لتونسا بشكل بلا ريب خطراً جسيما على السلم والأمن في الجنوب الافريقي ، وتهدىداً متزايداً ومباشراً للسلم والأمن الدوليين .

أما الشعب الناميبي ، الذي يمرُّ على لا يقف عاجزاً في مواجهة رفض نظام جنوب افريقيا العنصري بشكل معتمد ومستمر تحقيق طموحاته العادلة والمشروعة ، فقد قرر أن يأخذ أعتة مصائره في يديه وأن يشن منذ وقت مبكر نضالاً ضارياً ضد المستبد العنصري تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) ، ممثلة الشرعي وال حقيقي ، وهو نضال يحظى بتقدير واحترام كل الأمم المحبة للحرية والعدالة . إن الشعب الناميبي والأغلبية السوداء المقهورة في جنوب افريقيا هما بلا ريب الرمز البارز للشعوب التي تطمح إلى الحرية والتي تتبدل كل غال ورخيص من أجل انتزاعها من مخالب وأنفاس أحقر أشكال الاستعمار والقمع .

ويدرك اليوم المجتمع الدولي ككل أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا هو سبب المعاناة التي تجل عن الوصف والحالة الحرجية واللامانسانية اللتين يتعرض لهما الشعب الناميبي . وهكذا نلاحظ في كل أنحاء العالم تعبيئة يتسع نطاقها باطراد من أجل إحقاق العدل لشعب ناميبيا الذي بذل تضحيات هائلة في كفاحه من أجل الحصول على الحرية الكاملة والاستقلال . لهذا ينبغي لنا أن نؤكد مجدداً على تأييد

النiger وشعبها لشعب ناميبيا وعلى تضامنها معه في كفاحه الbasil والجسور من أجل التحرر من النير البغيض للاستعمار ، وعلى دعمهما لدول خط المواجهة التي تتعرض لاعمال عدوان متكررة من جانب نظام العنصرية في بريتوريا وتضامنها معها . ويجب على منظمتنا ، التي اتفقت دولنا على أن تنsec في إطارها جهودها من أجل نصرة الحرية والاستقلال وكراهة الإنسان حيثما كان ذلك ضروريا ، أن تستجيب امتيازية سريعة لكل التداءات الشجاعة الصادرة عن كل مناطق العالم ، بایجاد السبل والوسائل الملائمة الكفيلة بجعلها تمارس مسؤوليتها المباشرة كاملة إزاء ناميبيا ، وفقا للقرار الذي اتخذته منذ قرابة ٢١ عاما . فقد طال تجاهل بريتوريا بوقاحة لمطالبه المجتمع الدولي وتنكرها للمعايير الأساسية للقانون الدولي .

إن التوصيات الواردة في برنامج العمل الذي تضمنته وثيقة فيينا الختامية التي اعتمدت في تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، والتي أشرنا إليها منذ قليل ، يجب أن تكون أساسا عملنا من أجل إجبار النظام العنصري على الانسحاب من ناميبيا ، ولكن يجب علينا جميعا أيضا تطبيقه تطبيقا فعالا اذا أردنا أن نعدل بتحقيق تطلعات شعب ناميبيا المشروعة الى تقرير المصير والاستقلال استنادا الى خطة الأمم المتحدة السلمية من أجل استقلال ناميبيا التي اعتمدتها مجلس الأمن منذ ما يزيد على تسع سنوات في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وهي خطة للسلم ينبغي أن نذكر هنا بأن جنوب إفريقيا العنصرية قد بذلك قصاري جهدها لعرقلة تنفيذها مستعينة كما هو مأثور بالمناورات السياسية التسويفية والحجج الزائفة مثل الشرط المسبق الخاص بالربط ، الذي نشر بالارتياح لأن المجتمع الدولي قد رفضه أخيرا ، لأنه يشكل مسألة قائمة ذاتها تتعلق بالآطراف المعنية مباشرة والتي تتصرف في إطار ميادتها .

لقد نوه الأمين العام للأمم المتحدة ، في تقريره الاضافي الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر الماضي بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتعلق بمسألة ناميبيا ، بأن :

"كل المسائل المتعلقة بخطة الأمم المتحدة تم حلها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ عندما تم التوصل إلى اتفاق بشأن اختيار النظام الانتخابي". (S/19234 ، الفقرة ١٢)

وكان يتعين إذن على جنوب إفريقيا العنصرية منذ تلك الفترة أن تتعاون بصورة كاملة في الإعداد النهائي للترتيبات الازمة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . غير أن جنوب إفريقيا العنصرية ، كما ذكرنا آنفا ، ترفض دائماً أن تمد يد التعاون وتحفل أن تمعن في مناوراتها السياسية التسويفية وفي مماطلاتها .

لهذا السبب ، كانت بلادي من بين العديد من البلدان التي تؤمن بأن الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات أقوى لمعالجة هذه الحالة الغريبة للغاية في ناميبيا ، ولامسما اتخاذ تدابير الزامية ضد نظام بريتوريا لإعادته إلى صوابه . وترى النiger أن فرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة يعد أحتى هذه الوسائل الملائمة التي يمكن أن تسرع باستقلال ناميبيا . وبموجب ميثاق منظمتنا تدخل هذه الجزاءات في نطاق سلطة مجلس الأمن ، الذي يمكنه - بقرار هذه الجزاءات - أن يرد مباشرة على أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب إفريقيا العنصرية ضد شعب ناميبيا ، وأن يواجه في نفس الوقت ما يشكله عدم تنفيذ جنوب إفريقيا العنصرية لجميع القرارات التي اتخذها في هذا الشأن واذرائها لها ، من تحد مستمر لسلطتها .

وفي الختام ، نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة ، ومجلس الأمم المتحدة ل nämibya ، على جهودها الدؤوبة الجديرة بالثناء لضمان حصول ناميبيا على استقلالها على وجه السرعة . ونعرب مرة أخرى عن إدانة النiger حكومة وشعباً إدانة قوية لنظام بريتوريا العنصري لمواصلة احتلاله غير الشرعي لนามيبية بالرغم من قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والمعاناة الإنسانية التي يعجز عنها الوصف ، والتي ابتلي بها الشعب الناميبي الذي سيكلل نضاله البطولي ، دون شك ، بالنصر في النهاية .

السيد مورييل (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أنتي أتكلّم

هنا لأول مرة ، فإنه من دواعي سوري العظيم ، أن أتقدم إليكم - سيادة الرئيس - بتهانئي ، نيابة عن وفد جمهورية سيشيل ، لانتخابكم الاجتماعي الذي تستحقونه من جدارة ، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . فنحن ليس لدينا أدلة شد في أن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم العظيمة وقيادتكم القيمة سوف تشهد في عمل هذه الدورة نجحة تماماً . كما أود أيضاً أن أتقدّم إلى ملفكم السيد جودري ممثل بنفليديش بتقديرنا على الطريقة المثلثة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والأربعين .

لقد انقضى الآن ٢١ عاماً منذ أنهت الجمعية العامة بالاجماع ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا بوصفها السلطة الادارية القانونية للاقليم لحين نيله الاستقلال . واليوم ، وبعد مرور ٢١ عاماً لا تزال جنوب افريقيا تخضع ناميبيا للاحتلال الاستعماري . وشعب ناميبيا غير قادر على التمتع بحقه غير القابل للتمثيل في تقرير المصير والاستغلال والحرية . وما زال النظام العنصري يواصل انتهاج سياسة الفصل العنصري والتفرقة العنصرية ، منتها حقوق الانسان لشعب ناميبيا انتهاكاً مارخاً . فالقمع والعسكرة والاستقلال الاقتصادي وملت مستويات لم يسبق لها مثيل ولا يمكن احتمالها . والحالة العامة في الجنوب الافريقي تتدهور على نحو سريع . إذ تُستخدم ناميبيا لشن أعمال العدوان وزعزعة الامن ضد الدول المجاورة ، خاماً أنغولا ، مما يتسبب في معاناة بشرية يجل عنها الوصف وخسائر مادية لا تحصى .

إن استقلال ناميبيا قد طال انتظاره . وقد تلقت قضية حقوق شعب ناميبيا جرعة مقوية باعتماد مجلس الامن للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي أرسى الامان لخطة الامم المتحدة المقبولة دولياً لاستقلال ناميبيا . وللأسف ، وبعد ما يقرب من عشر سنوات ، ما زالت الامال في أن تفضي الخطة الى الحل لم تتحقق . فلعاشر سنوات الان ، ونظام بريتورياً ، مستخدماً حججاً واهية غير مقبولة ، يعرقل كل الجهود الرامية الى ضمان تنفيذ الخطة . وما زال يربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة غير ذات صلة . إن الاصرار على ربط تنفيذ

خطة الامم المتحدة لناميبيا بوجود قوات أجنبية في أنغولا المستقلة أمر يدعو إلى قلق المجتمع الدولي .

أود أن أؤكد مرة أخرى أن وفد بلادي يعتقد أن حصول ناميبيا على الاستقلال يجب إلا يكون مشروطاً بأي شيء غير مرتبط بخطة الامم المتحدة لناميبيا . فوجود قوات أجنبية في أنغولا مسألة لا يمكن أن تقررها سوى أنغولا المستقلة وحدها . ومن ثم ، فإن الرابط أو المشاركة البناءة تعدد - في رأي وفد بلادي - عقبة في طريق تنفيذ خطة الامم المتحدة . والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاصغر الذي لا غنى عنه لتسوية مسألة ناميبيا . فهذا القرار ، يشكل وسيظل ، الاصغر الوحيد لتحقيق ناميبيا استقلالها المعترف به عالميا . وان دستور ناميبيا المستقلة ، وفقاً لذلك القرار ، يجب أن تعتمد جمعية تاسيسية منتخبة عن طريق انتخابات حرة نزيهة تحت اشراف الامم المتحدة .

لا تزال جنوب افريقيا متعنتة بشأن هذه المسألة ، وهي توافق عرقلة الطريق الذي رسمه المجتمع الدولي لقيادة ناميبيا الى الاستقلال ، وهي تتحدى ولو قت طويلاً للغاية ، الاخلاقيات الدولية وهيبة الامم المتحدة وسلطتها . فما الذي يتعمّن علينا القيام به في مثل هذه الظروف ؟ يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي تطبيق كل تدابير الضغط على جنوب افريقيا بما فيها ما يتخذ من اجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق . ونحن نعتبر أن فرض عقوبات الزامية شاملة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا هو أنفع الوسائل للقضاء على الفعل العنصري وتحرير ناميبيا وصيانة السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

ويؤكد وفد بلادي من جديد تأييدهنا الذي لا يحيد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في نضالها العادل من أجل نيل هذا الشعب لحقه في الحرية والاستقلال .

إننا نثني على الأمين العام لجهوده الرامية الى ايجاد حل لمسألة ناميبيا . كما نثني أيضاً على مجلس الامم المتحدة لناميبيا على شروعه في اتخاذ اجراءات عديدة ترمي الى مساعدة شعب ناميبيا على تحقيق استقلاله . إن الاجتماع الوزاري الذي عقدته المجلس في ٢ تشرين الاول / اكتوبر قد أوصى بنجاح عمل تؤيدها بلادي تمام التأييد .

ويرحب وفد بلادي باتخاذ مجلس الامن في الأسبوع الماضي القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي يأذن للأمين العام الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ليتسنى اتخاذ الخطوات اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية في القليم . ويحدوتنا الامل في أن يعطى ذلك القرار قوة دفع جديدة للسعى صوب الحل الذي طال انتظاره لهذه المسألة .

إن شعب ناميبيا لا يستحق الرابط . إنه جدير بالسلم والكرامة وفي المقام الاول حق تقرير المصير . وان الامم المتحدة ، ولاسيما مجلس الامن ، ملتزمة بأن تكفل للشعب الذي تتحمل المسؤولية عنه نيل قدر من تقرير المصير والاستقلال .

السيد باستنودة (اليمن) : لعل من اللائق ، وأنا أقدر بين يديكم متتحدثا لأول مرة . أن أزجي لكم التهاني على تبوئكم رئاسة الجمعية العامة ، وان يك قد سبقني إلى ذلك نائب رئيس وزراء ووزير خارجية بلادي ، الجمهورية العربية اليمنية ، الدكتور عبد الكريم الإيزياني ، في خطابه الذي ألقاه أمامكم يوم الثامن من شهر تشرين الأول / أكتوبر الفائت .

ان قضية ناميبيا ، التي نعود اليوم إلى بحثها من جديد في دورتنا هذه ، ليست بالجديدة علينا ، ولا نحن بها حديثو عهد ، وإنما هي قضية قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها .

وكلنا يعلم أنه منذ عقود خلت ، وشعب ناميبيا البطل مافترئ يناضل من أجل استقلاله ، غير تارك بابا إلا طرقه ، ولا سبيلا من سبل التعريف بعذالة قضيته إلا سلكه . ولكلم تحمل من العناء والمعاناة ، ومن القهر والاضطهاد ، بل لكم بذلك من التضحيات في صبر وأنارة ، مقدما الشهيد تلو الشهيد ، والسجناء إثر السجين ، حتى صارت سجون قوى الاحتلال العنصري تضيق بنزلائها من أبناءه المجاهدين . وما أكثر ما بحثت الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا هذه القضية . وما أكثر ما تناولها المتحدثون ، ومن تناولها من المتكلمين حتى لم يدعوا مجالا لمزيد ، ولا إمكانية للإتيان بجديد ، لدرجة بات معها أي خوض فيها لا يعدو أن يكون مجرد تكرار للتعبير عن مشاعر التضامن والتأييد لاصحابها المجاهدين .

لكن موافاة بحثها ، مهما تكرر ، إنما يعكس ما يوليه المجتمع الدولي - ممثلا في الأمم المتحدة خاصة ، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية عامة - لهذه القضية العادلة من الاهتمام .

على أنبقاء هذه القضية ، كتوأمها قضيتي جنوب إفريقيا وفلسطين ، دون حل حتى اليوم ، سيظل وصمة عار في جبين العصر ، وشاهدنا على انتفاء العدالة منه ، ودليل على مدى استخفاف القوى العنصرية والصهيونية بال الأمم المتحدة . وإلا كيف يجرؤ نظام الحكم العنصري المقيت في جنوب إفريقيا على الاستمرار في احتلال ناميبيا حتى اليوم ،

برغم مضي واحد وثلاثين عاما على قيام الأمم المتحدة بياتها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ومرور ثلاثين سنة على إنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليتولى إدارة القليم حتى يحصل على استقلاله ، وانقضاء تسع سنوات على اعتماد مجلس الأمن ، بإجماع أعضائه خطة تسوية هذه القضية .

لكن نظام بريتوريا الشاذ ما كان ليجرؤ على تحدي الإرادة الدولية لولا الدعم والتأييد اللذين يلقاهما من قوى تشك مسامع الدنيا بشعارات الحرية ، وحقوق الإنسان في العالم ، في حين تأتي من الممارسات في الخفاء ما ينافي هذه الشعارات وينسفها من أساسها .

وإذا كان نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا يعتمد في إصراره على الاستمرار في احتلال ناميبيا على ما بحوزته من أدوات القوة ، فإنه يغفل عن فهم دروس التاريخ وعبره . ذلك أنه ينسى أن دولاً كانت ولا زالت تفوقه قوة ومنعه اضطرت أن تخسر رأسها وتحمل عصاها وترحل ، أمام تصاعد نضال شعوب كانت تستعمرها . ولكي يتحقق من ذلك أن شاء ، فما عليه إلا أن ينظر إلى ما حواليه من بلاد كانت مستعمرات حتى عهد قريب ، فافتتحت دولاً مستقلة يتصدر ممثلوها ، اليوم ، مقاعد هذه القاعة ، وغير هذه القاعة في هذه المنظمة الكبرى وغيرها من المنظمات .

فالقوة في نصرة الحق قادرة على ادراك النصر ، أما القوة في الدفاع عن الباطل ، حتى وإن أمكنها النصر مرة أو مرات ، فإن مآلها الهزيمة ، والى الأبد . ذلك لأن القوة تردد الحق بمزيد من أدوات النصر ، أو لنقل تعجل بانتصاره ، أما الباطل فإنه يصيب القوة ذاتها - مع الزمن - بأسباب الضعف والاهتزاء .

وإذا كانت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قد أعلنت استعدادها للتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار ، فإنها لم تبد ذلك الاستعداد عن ضعف أو وهن ، وإنما لتتيح الفرصة للمساعي الدولية الرامية إلى إحقاق الحق ، وإنهاء سلطة قوى الاحتلال ، وتحقيق الاستقلال .

(السيد باستودة ، اليمن)

بقي لي أن أشير إلى أنه لا غرابة إذا كانت تربط نظامي حكم بريتوريا وتسل أبيب علاقات وشيقة خاصة ، فذلك لأن شبيه الشيء منجب إليه ، وكلنا يعرف ما بين النظامين من قواسم مشتركة ، لا تخفي على ذي بصر وبصيرة .

أخير ، دعونا نأمل أن لا تتطل علينا الدورة الثالثة والأربعون في العام القادم ، الا وقد بدأ شعب ناميبيا المكافح يشق طريقه نحو حكم نفسه ، والإمساك بمقاليد أمره .

وتحية من الأعمق لشعب ناميبيا وقياداته الباسلة ولسوابو حاملة لواء النضال من أجل الحرية والاستقلال ، ولا نامت أعين العنصريين الجبناء في كل مكان وزمان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للقرار ٣٣٦٩ (د - ٣٠) لعام ١٩٧٥ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الإسلامي .

السيد أنسى (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الوقت متاخر وهذه ليست هي المرة الاولى ، خلال هذه الدورة ، التي يتيح لي فيها شرف مخاطبة الجمعية العامة ، ومع ذلك ، فاني لا اود ان اضيع هذه الفرصة لأشيد بـ شانية ، يامبادة الرئيس ، للطريقة المثالبة الة تسير بها مناقشات هذه الهيئة .

منذ اعتماد القرار ١٥٤ (د - ١٥) ، ومنذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قبل سبعة وعشرين عاما تقريبا ، استعاد ما يزيد على ثمانين بلدا واقليما مستعمرا في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية حريتها . الا ان شعب ناميبيا لا يزال يرزح تحت عبودية الاستعمار ، ويحرم من معظم حقوقه الأساسية ولم يحصل على حريتها بعد .

فقبل واحد وعشرين عاما ، أي في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، لإنهاء وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا . ومنذ ذلك الوقت ، يوامل نظام جنوب افريقيا العنصري الاحتلال غير الشرعي لناميبيا في تحد للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان تلك السياسة تشكل تحديا لهيئه الأمم المتحدة ولارادة المجتمع الدولي . وفضلا عن ذلك ، فانها تشكل تهديدا دائميا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي . ان قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦)

(السيد أنسى، منظمة
المؤتمر الإسلامي)

و ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكلان الأساس الوحيد المقبول للتوصل إلى تسوية نهائية ودائمة لمسألة ناميبيا . ولا يجوز لجنوب إفريقيا ولا ينبغي أن يسمح لها بأن توافق على تعليق هذين القراريين على بعض القضايا غير ذات الصلة ، مثل الرابط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

إن نظام الأقلية العنصرية ذاك يسعى للحفاظ على هيمنتها على ناميبيا عن طريق استخدام أشد التدابير القمعية ، وعن طريق ممارسة سياسات التخويف والارهاب ضد شعب ناميبيا .

(السيد انس ، منظمة
المؤتمر الامامي)

إن جنوب افريقيا لم تبد أبدا استعدادها لاحترام أي من قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو لنقل السلطة إلى شعب ناميبيا . وبدلا من ذلك حاولت صراحة غرض الحل من جانبها بإقامة الحكومة المؤقتة المزعومة واقترفت أعمالا غير شرعية أخرى ترى منظمة المؤتمر الإسلامي ، كسائر أعضاء الأمم المتحدة ، أنها باطلة ولائبة . وفي نفس الوقت كثف نظام بريتوريا من تعدياته الشريرة على البلدان المجاورة بزيادة الضغوط السياسية وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المستمرة . ومن المؤسف أن تحظى جنوب افريقيا بالتشجيع لمواصلة هذه السياسات الإرهابية من جراء موالاة دول بعضها لها وتورطها معها في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثنوية .

وبدعم ومساعدة من المصالح الاقتصادية الأجنبية ، وفي انتهاك صارخ لمنشآت الأمم المتحدة والمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الوطنية لناميبيا الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمعتمد بقرار الجمعية العامة ٣٣٩٥ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ ، يواصل ذلك النظام استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا التي تمثل تراثا لا يُمْسِي لشعبها .

إن نظام جنوب افريقيا العنصري لم يوازن احتلاله غير الشرعي لناميبيا فحسب بل إنه بسط سياسة الفصل العنصري الخبيثة التي ينتهجهها عليها . إن شعب ناميبيا يخوض كفاحا بطوليا ضد الإرهاب والتعذيب والسجن والقتل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي وال حقيقي والوحيد . إن الشعب الناميبي كغيره من الشعوب الأخرى له الحق في ممارسة حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال كدولة ذات سيادة . ولقد أيدت منظمة المؤتمر الإسلامي الكفاح البطولي للشعب الناميبي بقوة وبما لا يدع مجالا لاي لبس .

وقد أكد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ تأكيدا رسميا ، في جملة أمور ، شرعية وعدالة النضال البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا ضد نظام الفصل العنصري ؛ وأدان بشدة نظام جنوب افريقيا بسبب نهبه للموارد الوطنية لناميبيا بما يشكل انتهاكا صارخا للمرسوم

(السيد أنسى ، منظمة
المؤتمر الإسلامي)

رقم ٤ وأعلن شجبه ورفضه للربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وناشد جميع البلدان التي لها علاقات دبلوماسية مع جنوب إفريقيا ممارسة ضغوطها وتنفيذ جزاءات اقتصادية حقيقية ضد نظام جنوب إفريقيا العنصري بغية الامراء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وأعرب عن كامل تأييده لبلدان خط المواجهة وغيرها من البلدان المجاورة متضامنة معها ، في مواجهة عدوان جنوب إفريقيا العنصرية ، وتحت مجلس الأمن على فرض عقوبات شاملة وفعالة على جنوب إفريقيا وفقاً لاحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأكد من جديد أن قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ما يزال يمثل الأساس الوحيد الصالح لتحقيق استقلال ناميبيا .

وبمقتضى قرار من القمة الإسلامية الخامسة أنشئت لجنة وزارية تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي تتكون من ستة أعضاء تعنى بجنوب إفريقيا وناميبيا . وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك . وقدمنت اللجنة عدة توصيات إلى اجتماع مكتب تنسيق ورئاسة الخارجية في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ . وقد أيد الاجتماع في بيانه الختامي هذه التوصية .

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد دون شروط البيان الذي اعتمدته مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الوزاري الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ وقرار مجلس الأمن الأخير ٦٠١ (١٩٨٧) . كما ترحب منظمة المؤتمر الإسلامي باستعداد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) للتوقيع على اتفاق بوقف إطلاق النار مع جنوب إفريقيا والامتناع له بغية تمكين السبيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وفي الختام ، أود أن أكرر أمام هذه الجمعية أن منظمتي التي شاركت بنشاط في كافة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وعدد من الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى لإنهاء الاحتلال جنوب إفريقيا غير الشرعي لناميبيا ، تؤكد من جديد دعمها الذي لا حدود له لاستقلال ناميبيا الفوري وغير

(السيد أنسي ، منظمة
المؤتمر الإسلامي)

المشروط . وإننا نؤمن تمام الإيمان أن اليوم الذي ستتبوا فيه ناميبيا مكانها الصحيح كدولة مستقلة في مجتمع الأمم ليس ببعيد .

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(ج) انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أدلّي بمعلومات فيما يتعلق بانتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية المقرر إجراؤه يوم الأربعاء ١١ تشرين الثاني/نوفمبر . أود أن استرعى انتباه الجمعية إلى الوثائق ذات الصلة .
 أولاً ، الوثيقة 19155-S/42/588 A ، المؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ويرد فيها تكوين المحكمة وإجراءات الانتخاب الواجب اتباعها في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن . ثانياً ، الوثيقة 19158-S/42/591 A المؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وتضم السير الشخصية للمرشحين . ثالثاً ، الوثيقة 19156-S/42/589 A المؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ تضم ترشيحات إضافية وردت بعد ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

ولعل الأعضاء يدركون إن الترشيحات الإضافية تُقدم دعماً للترشيحات المقدمة في غضون الموعد المحدد . وفي هذا الصدد وردت ترشيحات إضافية منذ إصدار الوثائق التي ذكرتها للتو .

وبغية تسهيل الاستعدادات وتطبيق إجراءات الانتخاب يبدو من المستصوب أن تكون أسماء الجمعية كما حدث في الماضي ، قائمة موحدة مستكملة بأسماء المرشحين . وعلى ذلك إذا لم يكن هناك اعتراض سأطلب من الأمانة العامة أن تصدر قائمة موحدة مستكملة بأسماء المرشحين بغية توضيح كل المعلومات الواردة منذ إصدار القائمة الأصلية مما ييسر عملية الانتخاب بالنسبة لجميع الممثلين .

إذا لم أسمع اعتراضاً ، سأعتبر أن الجمعية تود التصرف على هذا النحو .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠